التَّأْسيس

في

معرفة التَّدْليس

دراسة نظرية تطبيقية

إعداد الدكتورة

منال عوض محمد عوض سليمان

مدرس الحديث وعلومه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أبدع كل شيء فـأحسنه ، وأرسل رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بهذا الدين فبلغَّه وبيَّنه ، واختار له من الأصحاب والأتبـاع من نهضوا بنقله وتلقينه ، وحفظه وتدوينه ، حتى بلَغَ الخلَـف كمـا تلقـاه السلف ، غضا طريا مدى العصور .

أما بعد . . .

فيُعد علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث ، إذ به يوزن الـرواة من حيث القبول والرد،كما أن بعض العلل في الإسناد لا تعـرف إلا بـه ،ولهذه الأهمية أولاه المحدثون عناية خاصـة مـن النـاحيتين النظريـة والتطبيقية .

ويمكن الوقوف على الناحية النظرية بسهولة ويسر من خلال مطالعـة كتاب من كتب علوم الحديث أو أصوله .

أما الناحية العملية أو التطبيقية فمن الصعب الوقوف عليها من خـلال مطالعة كتاب بعينه ، إذ لا بد من النظر في كتب الرواة والجرح والتعـديل مع يقظة تامة ، وقدرة على النظر في المقدمات ، وتحليلها ، والربط بينها وصولاً إلى نتائج محددة وضوابط ثابتة .

هذا وتدليس الرواة يندرج ضمن قواعد علم الجرح والتعديل ، ويجري عليه ما يجري علي الناحيتين : النظرية والتطبيقية لهذا العلم .

فقد كان من نعم الله العظيمة على هذه الأمة أن سخر لها علماء جهابذة ، نقاد عارفون بعلل الحديث ، وهم أفراد قليل من أهل الحديث جداً ،وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحـديث: ابـن سـيرين ثـم خلفـه أيـوب السختياني،وأخذ ذلك عنه شعبة وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهـدي وأخذ عنهما أحمد وعلي بن المديني وابن معين، وأخذ عنهم مثل البخـاري وأبي داود وأبي زرعة، وأبي حاتم وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي

والعقيلي وابن عدي والدارقطني ، وقلَّ من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك .

حتى قال أبو الفرج الجوزي في أول كتابه (الموضوعات) : " قلَّ من يفهم هذا بل عَدِمَ والله أعلم "

ثم إن أهل العلم بعدهم - وأعني بهم من تأخر زمنه عن أولئك الأئمة. وبعد انتهاء مراحل جمع الحديث وتدوينه بالأسانيد، وتمييز صحيحه من ضعيفه اتجهوا إلى دراسة ما تركه أولئك من تراث عظيم .

وكان من ضمن تراثهم طريقتهم في دراسة الحديث والحكم عليه، فدرسوا مناهجهم في ذلك ، وحاولوا استخلاص ضوابط كلية تيسر عليهم التعامل مع الأحاديث ،أسانيدها ومتونها .

ولذلك كان الجانب الأهم الذي بذله أئمة النقد تجاه التدليس هو في الكشف عنه ، وقد قاموا في سبيل ذلك بجهود عظيمة جداً ، تأتي على رأس ما بذلوه من جهد في عموم نقد السنة ، وتمييز صحيحها من ضعيفها ، وذلك لما يحتاجه الكشف عن التدليس من دقة وشدة تتبع ، ولتعلقه في كثير من الأحيان بالرواة الثقات .

وجهودهم هذه نلاحظها بسهولة في تراجم الرواة ، إذ ينصُّون في كلامهم في الراوي على ارتكابه للتدليس ، فيقولون مثلاً : كان يدلس ، أو صدوق لكنه يدلس ، أو ضعيف مدلس ، ونحو ذلك .

كما نلاحظ هذه الجهود بصورة أدق في الكشف عن الأحاديث المدلسة ، تارة بصورة مجملة ، وتارة بالنص على حديث معين ، بل وصل الأمر إلى الكشف عن تدليس الكلمة الواحدة في الإسناد أو المتن ،ولم يحابوا في ذلك أحداً كائناً من كان .

أهمية البحث :

... من علوم الحديث ، أرجو أن يكون لبنة متواضعة في ... هذا العلم العظيم ، الذي اختص الله تعالى به هذه الأمة ، وأكرمها به ... سائر الأمم ؛ يبرز بجلاء ووفاء قواعد هذه الجزئية من العلم ... الذي وضع من أجله ،ألا وهو الذبّ عن حديث رسول الله ﷺ، ... صحيحه من منحوله ومقبوله من مدخوله.

... : " التأسيسُ في معرفة التدلِّيس" والتأسيس من الأسُّ: أصل البناء ... والتأسيسُ أيضاً: بيانُ حُدودِ الدارِ ورَفعُ قواعِدها .وأعني به هنا: بيانُ ... والقواعد المتبعة لمعرفة التدليس.

أسباب دراسة البحث :

١ - إمداد الدارسين والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية عامة والحديثية خاصة ، بدراسة عملية وتطبيقية لطرق حكم رواية المدلس، ولاسيما إذا روى الحديث بصيغة محتملة للسماع وعدمه ، وهذا يسهل تمييز مقبول الحديث من مردوده ، واتصاله من انقطاعه .

فمع وجود الكتب التي تحدثت عن المدلسين من الرواة وطبقاتهم سواء كتب المتقدمين منهم أوالمتأخرين من مثل : كتاب سبط بن العجمي " طبقات المدلسين" (قديم) ، وكتاب ابن حجر العسقلاني " تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس " (قديم) ، "وكتاب التدليس في الحديث " لمسفر بن غرام الله الدميني (معاصر) ، وغيرها يلاحظ عليها جميعاً أنها تسرد اسم الراوي المتهم بالتدليس ، وتبين مرتبته دون أن تستوفي ما نحن بصدده وهو طُرق حكم رواية المدلس ، ولا سيما إذا روى الحديث بصيغة محتملة للسماع وعدمه.

٢ - الارتقاء بمستوى الدراسات الإسلامية ولا سيما الحديثية منها

بإخراجها من دائرة النظرية الى التطبيق ، على اعتبار أن التطبيق هو الثمرة الحقيقية لجميع الدراسات والبحوث .

٣ - إبراز الناحية التطبيقية في مجال الدراسات الإسلامية ولا سيما الحديثية منها ،إحياءً لسنة الأولين من ناحية ، ولكونها الثمرة الحقيقية لسائر الدراسات والبحوث من ناحية ثانية ، ومواكبة العصر من ناحية ثالثة .

منهجية البحث:

تسير منهجية البحث على النحو التالي :

١ - المسح الكامل لكل كتب الرواة ، والجرح والتعديل ، وعلوم الحديث ، والشروح ، والتعليقات ، والتعقيبات ، والاستدراكات ، والنكات ونحوها ، وهو مسح علمي شامل يستهدف استخراج المادة العلمية ذات الصلة بالموضوع .

٢ - النظر في المادة المجموعة لانتقاء ما له صلة وثيقة ومباشرة بالموضوع وانتخابها ، لبناء صرح الموضوع .

خطة البحث :

ثم إن البحث في هذه المسألة يستلزم تقديم دراسة بعض القضايا المرتبطة بها ، فلزم أولاً :

مقدمة : تشتمل على: أسباب دراسة البحث ، منهجية البحث ، ،خطة الدراسة .

وتمهيد : يشتمل على : المحاور التي دارت عليها جهود الأئمة في مكافحة التدليس (التحذير منه ، والكشف عنه)

وقد اشتمل البحث على عدة مباحث وهي :

المبحث الأول: تعريف ماهية التدليس، وأقسامه، وأحكامه، وبه مطلبان.

المبحث الثاني : طرق معرفة التدليس ومراتب الموصوفين به ،

وأسباب ذم التدليس ، وأشهر المؤلفات في التدليس ، وفيه أربعة مطالب.

المبحث الثالث : تحرير العلاقة بين الإرسال والتدليس ، وأثرها في حكم رواية المدلس، وبه ثلاثة مطالب .

المبحث الرابع : التدليس وصورة التدليس وتحرير كيفية ثبوت التدليس على الراوي، وبه ثلاثة مطالب.

المبحث الخامس : التدليس والنص على السماع أو نفيه، وبه ثلاثة مطالب .

المبحث السادس : التدليس والتصريح بالتحديث ، وبه ثلاثة مطالب .

المبحث السابع : رواية المدلس بصيغة محتملة السماع ، وبه ثلاثة مطالب

المبحث الثامن : تعليل الإسناد بتدليس غير مدلس ، وبه مطلبان .

وأيضا التدقيق في رواية المدلس التي يقوم الباحث بدراستها ، وما احتفت به من قرائن التدليس من حيث هو علة في الإسناد ، بغض النظر عمن وقع منه.

فانتظم موضوع التأسيس في معرفة التدليس في ثمانية مباحث ، بذلت فيها قصارى جهدي في تصوير المسألة أولاً ، ثم في عرض ما فيها من آراء ، وما توصلت إليه ، بحسب اجتهادي وطاقتي ، فإن البضاعة مزجاة والموضوع عويص شائك.

وأحمد الله تعالى ، وهو للحمد أهل ، أن وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل ، على ما فيه من ضعف البشر ، وقصر النظر ، وقلة العلم ، فما كان فيه من صواب فهو من فضل الله وتوفيقه ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ، ونستغفر الله العظيم ونتوب إليه ، ونسأله – جل وعلا – أن يتجاوز عن زللنا وخطئنا ، كما نسأله – تعالى – أن يجعله خالصاً لوجه الكريم نافعاً يوم العرض عليه ، إنه ولي ذلك ، والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيد

المحاور التي دارت عليها جهود الأئمة في مكافحة التدليس

(التحذير منه ، والكشف عنه)

يحكم على سند الحديث بالانقطاع إن لم يثبت سماع الراوي ممن فوقه ، فإن ثبت السماع فيبقى عليه البحث في أمر آخر قبل أن يحكم بالاتصال ، وهو سماعه لذلك الحديث بعينه ، فإن بعض الرواة وإن كان قد سمع من شيخه إلا أنه يروي عنه شيئاً لم يسمعه منه ، ويسقط الواسطة بينه وبين شيخه ، يفعل ذلك – في الغالب – على سبيل التدليس .

وقد بذل أئمة الحديث ونقاده جهودا مضنية في مكافحة التدليس بأنواعه والكشف عنه ، تمثلت مكافحته في الغارة العنيفة التي شنها عليه أئمة فضلاء كشعبة بن الحجاج ، وله في ذلك كلمات مأثورة مثل قوله: " التدليس أخو الكذب"[١] وقوله: " أشد من الزنا ، ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس »[٢].

وقوله "لأن أقع من فوق هذا القصر – لدار – حيالة على رأسي، أحب إلي من أن أقول لكم: قال فلان لرجل ترون أنه قد سمعت ذاك منه ولم أسمعه" [٣].

وذكر الذهبي عنه نحو الجملة الأخيرة ، ثم علق عليها بقوله : " هذا والله الورع "[٤].

---

(١) الكامل في الضعفاء لأبن عدي ١/ ٤٧ ، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني ٩/ ١٠٧ .

(٢) الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ص ٣٥٦ ، والتمهيد ،لأبن عبد البر ١٦/١.

(٣) الجرح والتعديل ، لأبن أبي حاتم ١ / ١٧٤ ، وراجع الكامل ١/ ٨١ .

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ٧ / ٢٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتبع شعبة على ذلك جماعة من الأئمة ، فأثر عن ابن المبارك نحو الجملة الأخيرة عن شعبة[١] ، وقال أيضا " أن الله لا يقبل التدليس "[٢].

وقال يزيد بن زريع :" لأن أخر من السماء أحب إلي من أن أدلس "[٣].

وقال خالد بن خداش :" سمعت حماد بن زيد يقول : التدليس كذب، ثم ذكر حديث النبي - ﷺ - :"المتشبع[٤]بما لم يعط كلابس ثوبي زور " قال حماد : ولا أعلم المدلس إلا متشبعا بما لم يعط"[٥].

وقال هاشم بن زهير:" كان وكيع ربما قال في الحديث حدثنا وربما لم يقل قال: فقلنا لجار لنا يقال له أبو الوفاء كان لا يحسن شيئا: سله لم يقول في بعضه حدثنا ولا يقول في بعضه؟ قال : فتقدم إليه فسأله ، قال : فقال له وكيع « أما وجد القوم خطيبا غيرك؟ نحن لا نستحل التدليس في الثياب فكيف في الحديث ؟» [٦].

والمدلس نفسه لا يشعر بالغضاضة من ارتكابه للتدليس، وقال ابن المبارك: " حدث سفيان بحديث ،فجئته وهو يدلسه ،فلما رآني استحيا وقال: نرويه عنك" [٧].

---

(١) الكفاية ص ٣٥٦ .

(٢) الكفاية ص ٣٥٦. وراجع علل المروذي ص٥٠ .

(٣) معرفة علوم الحديث ، للحاكم ص ١٠٣ .

(٤) المتشبع : المتكثر بأكثر مما عنده يتجمل بذلك ، لسان العرب ٨/ ١٧١،والنهاية ١٠٨٢/٢

(٥) الكفاية ص ٣٥٦ .

(٦) الكفاية ص ٣٥٦ وراجع علل المروذي ص ٥٠ .

(٧) تهذيب التهذيب ، لأبن حجر ٤ / ١١٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذه الحملة على التدليس أتت ثمارها في الحد من وقوعه ، لكنها لم تقض عليه ، فقد ارتكبه جماعة كبيرة من الرواة ، وفيهم أئمة فضلاء كقتادة ، والأعمش ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم.

قال عبد الله بن المبارك: قلت لهشيم مالك تدلس وقد سمعت كثيراً ؟ قال: قد كان كبيراك يدلسان وذكر سفيان الثوري ، والأعمش »(١).

وكتب وكيع إلى هشيم: " بلغني أنك تفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها، فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم كان أستاذاك يفعلانه: الأعمش وسفيان »(٢)

والذي يهمنا كثيرا من موضوع التدليس حكم رواية المدلس ، ولا سيما إذا روى الحديث بصيغة محتملة للسماع وعدمه ، ولما كانت أحكام هذا الفن بصورة عامة إنما ينظر فيها إلى صنيع أئمة النقد وعلمهم - فإن الوصول إلى حكم رواية المدلس بالنسبة لنا يقتضي النظر فيما نقل عن أئمة النقد من نصوص عن حكمها ، وهذا قليل ، كما يقتضي - وهو الأهم - سبر تطبيقاتهم وأحكامهم على الأسانيد التي يوجد فيها مدلسون .

ونظرا لكثرة المدلسين ، وكثرة أحاديثهم ، وضخامة المنقول عن أئمة النقد في تطبيقاتهم ، وكثرة ما طرح في هذه المسألة من أراء تنسب إلى أئمة النقد - فإن الوصول إلى حكم نهائي في قطع هذه المسألة كالمتعذر ، والممكن إذاً هو التسديد والمقارب(٣).

---

(١) العلل الكبير، للترمذي ٢ / ٩٦٦ ، والتمهيد ١ / ٣٥ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد بن حنبل ٢ / ٢٦١ .

(٣) راجع الاتصال والانقطاع د/ إبراهيم عبد الله اللاحم ص ١٧٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

التدليس ماهيته ،أقسامه ،أحكامه

المطلب الأول : تعريف التدليس لغةً واصطلاحاً:

التدليس لغة : مأخوذ من (الدَّلَس) الذي معناه الظلمة، واختلاط النور بالظلمة والتدليس إخفاء العيب والتمويه . ودلس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبين عيبه

قال الليث :"دلس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبين عيبه"

ومن هنا أُخذ التدليس في الإسناد وهو أن يحدِّث المحدِّثُ عن الشيخ الأكبر وقد كان رآه إلا أنه سَمِعَ ما أسنده إليه من غيره من دونه، وقد فعل ذلك جماعة من الثقات،والدلسة الظلمة." (١).

وسماه المحدثون تدليساً لاشتراكه مع المعنى اللغوي في الخفاء ، وفي تغطية جوه الصواب فيه(٢)..

وقال الحافظ ابن حجر : " سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء (٣)..

وقال البقاعي :" إنه مأخوذ من الدلس- بالتحريك- وهو اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر ، ومنه التدليس في البيع ، يقال : دلس فلان على فلان أى : ستر عنه العيب الذي في متاعه ، كأنه أظلم عليه الأمر .

وقال ابن حجر عقب حكاية اشتقاقه من الدلس " : " وكأنه أظلم أمره

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٦ / ٨٦ مادة (دلس) ،القاموس المحيط ،٢ / ٨٤ مادة(دلس) تاج العروس ، ١/ ٣٩٤٣ مادة (دلس)

(٢) مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة د/المرتضى الزين أحمد ص٢٥٩

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، لابن حجر العسقلاني ص ٦٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لتغطية وجه الصواب فيه[١].

التدليس اصطلاحا: عرفه الأستاذ الدكتور محمود الطحان بقولـه: "إخفاء الراوي عيبا في السند، وتحسينه لظاهره[٢].

ويقول الدكتور عبد الرازق الشايجي: " والذي أراه أن تعريف التدليس في الاصطلاح يختلف باختلاف أقسامه، فقد قسمه ابن الصلاح في مقدمته والبقاعي وابن كثير إلى قسمين : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ[٣]. ، أما الحافظان العراقي[٤]. والسيوطي[٥]، فجعلاه ثلاثة أقسام : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية. والفرق بين الفريقين أن ابن الصلاح ومن وافقه أدخلوا تدليس التسوية في تدليس الإسناد، وجعلوه أحد أنواعه[٦].

ويمكننا أن نعرف التدليس اصطلاحاً بقولنا : إنه مطلق الإيهام ، لـو روى أحد عن آخر موهماً – بقصد أو بغيره – غير الحقيقة فهو تـدليس " في الجملة "[٧].

والأولى منه تعريف الأستاذ الدكتور نور الدين عتر حيـث عـرف التدليس بأنه " التمويه في إسناد الحديث أو رواته "[٨].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ، لابن حجر العسقلاني ٢/ ٦١٤ .
(٢) تيسير مصطلح الحديث ، د / محمود الطحان ص ٧٩ .
(٣) المقدمة ص ٧٣ – ٧٤ ، توضيح الأفكار، للصـنعاني ١ / ٣٧٦ ، الباعـث الحثيـث ص٤٥ .
(٤) التقييد والإيضاح للعراقي ص ٥٩ ، شرح ألفية العراقي ص ٧٩ .
(٥) تدريب الراوي ، للسيوطي ١/ ٢٢٣ .
(٦) ضوابط قبول عنعنة المدلس د/ عبد الرازق خليفة الشايجي ص ١٦ .
(٧) منهج المتقدمين في التدليس ، ناصر بن حمد الفهد ، ص ٥٧ .
(٨) أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال ، د / نور الدين عتر، ص ١٢٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثاني :أقسام التدليس

أولاً: تدليس الإسناد:

عرفه أبو بكر البزار بانه رواية الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه "(١)

وبمثله عرفه أبو الحسن ابن القطان حيث قال: " ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه(٢).

وبتعريف البزار عرفه كل من الخطيب البغدادي(٣) وابن عبد البر(٤). والعلائي(٥) وابن حجر والسخاوي ، ووصف ابن حجر تعريف ابن القطان بانه تعريف غير معترض(٦)، حيث يشترط هو اللقاء والسماع في حد التدليس.

وذهب آخرون على التوسع في مدلول التدليس ، فيمثل عندهم من سمع ومن أدرك ولم يسمع ، ومن هؤلاء الإمام ابن الصلاح حيث قال :" تدليس الإسناد أن يروي الراوي عن من لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بصيغ توهم السماع منه" مسقطاً في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث عنه مباشرة.

والمعنى أن الراوي يروي حديثاً لم يأخذه مباشرة عمن روى عنه وعزاه إليه، وإن كان من شيوخه الذي سمع منهم غير هذا الحديث بصيغة تحتمل السماع المباشر عمن روى عنه ، كما تحتمل السماع غير المباشر فليست نصاً صريحا في إفادة أحدهما وذلك كعن ، وإن ، وقال ، وحدث ، وذكر ونحو ذلك وسواء أسقط شيخه وحده أم أسقطه مع من فوقه .

---

(١) في جزء له في (معرفة من يترك حديثه أو يقبل) التقييد والإيضاح ص٩٧ .

(٢) كتاب الوهم والإيهام ٥ / ٤٩٣ ، فتح المغيث للعراقي ص٨٠ .

(٣) الكفاية ص٥١٠ .

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمرو بن عبد البر ١/ ١٥ .

(٥) جامع التحصيل، للعلائي ص ٩٧ .

(٦) النكت ٢/ ٦١٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبمثل تعريف ابن الصلاح عرفه النووي[١] وابن كثير[٢] والعراقي[٣] ، وذكر أن تعريف ابن الصلاح هو المشهور بين أهل الحديث.

لكن الحافظ ابن حجر لم يرتض هذا وفرق بين النوعين باعتبار أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاءه إياه ، وأما إذا عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي[٤] .

وهو الظاهر أيضا من صنيع الحافظ العلائي، حيث تكلم عن التدليس بنوعيه ، ثم أفرد للمرسل الخفي باباً مستقلاً في كتابه جامع التحصيل .

والرأي الذي ذهب إليه ابن حجر هو المعتمد ، لأنه يفرق تفريقاً دقيقاً بين "المدلس" و"المرسل الخفي "، وهذا التفريق له أثره الواضح في حال الراوي ، حيث أن المتهم بالتدليس يُتَوَقَّفُ في حديثه إذا عنعن إلا أن يصرح بالسماع، أو ما يقوم مقامه ، أما المتهم بالإرسال فإنه ينظر إلى حال من روى عنه ، هل لقيه أم لا ، فإن لقيه قبلت عنعنته ، وإن لم يصرح بالسماع، وإلا وصف الإسناد بالانقطاع .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحدثين يعبرون عن "السماع" "باللقاء"[٥].

قال اللكنوي :" المراد باللقاء السماع لا مجرد اللقاء . أشار إليه العراقي في ألفيته ، وصرح به السخاوي في شرحها " [٦]

قال السخاوي عند تفسيره لقول شيخه ابن حجر بذلك :" وكنى شيخنا باللقاء عن السماع لتصريح غير واحد من الأئمة في تعريفه بالسماع .

---

(١) التقريب للنووي ص٢٢٣- ٢٢٤ .
(٢) اختصار علوم الحديث ص٥٠ .
(٣) التقييد والإيضاح ص٨٠ .
(٤) نزهة النظر ص ٣٩ - ٤٠ .
(٥) ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٢٢ .
(٦) ظفر الأماني للكنوي ص٣٧٤ .

وهذا يفسر نصرة السخاوي للقول القائل بتخصيص التدليس بالسماع ، وأن من أطلق اللقاء فإنما أراد به السماع أيضاً ، ووافق البزار وابن القطان ومن قال بقولهما ، وأنه الذي ارتضاه شيخه الحافظ ابن حجر(١).

وقال العلائي في كلامه عن العنعنة وهل هي من قبيل الموصول :" بأن طول الصحبة يتضمن غالباً السماع لحمله ما عند المحدث أو أكثره ، فتحمل " عن " على الغالب وإن كانت محتملة للإرسال "(٢) .

مثاله :١ - قال الإمام الحاكم: " أخبرني محمد بن أحمد الذهلي قال: حدثنا إبراهيم بن محمد السكري ،قال: ثنا علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري فقال :لا ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق، عن معمر ،عن الزهري". (٣).

فنجد أن سفيان بن عيينة أسقط بينه وبين الزهري اثنين هما عبد الرزاق ومعمر .

وسفيان ابن عيينة احتمل الأئمة تدليسه ،لأنه لا يدلس إلا عن ثقات،وعدوه من المرتبة الثانية من مراتب المدلسين ، وقد ذم هذا النوع عدد من المحدثين، قال شعبة ابن الحجاج: (التدليس أخو الكذب).

٢ - ما رواه الحاكم بسنده عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: ذكرنا ليلة القدر فقال رسول الله ﷺ :"كم مضى من الشهر قلنا ثنتان وعشرون وبقي ثمان فقال :مضى ثنتان وعشرون وبقى سبع اطلبوها الليلة الشهر تسع وعشرون" .

قال الحاكم:" لم يسمع هذا الحديث الأعمش من أبي صالح ،وقد رواه أكثر أصحابه عنه هكذا منقطعا ،فأخبرني عبد الله بن محمد بن موسى ،ثنا محمد بن أيوب حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا خلاد الجعفي ،حدثني

---

(١) التدليس في الحديث د مسفر الدميني ص٤١ .

(٢) جامع التحصيل ص ١١٦ .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ١ / ١٠٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبو مسلم عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش، عن الأعمش ،عن سهيل بن أبي صالح ،عن أبيه عن أبي هريرة [١].

وقد تتبع الحاكم البلاد التي أكثرت من رواية هذا القسم من التدليس والبلاد التي لم يعرف فيها هذا الكذب في الرواية، فرأى أن أهل الحجاز والحرمين، ومصر، والعوالي ليس التدليس من مذهبهم، وكذلك أهل خراسان والجبال ،وإصبهان، وبلاد فارس ،وخوزستان، وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة ، ونفر يسير من أهل البصرة، وأما بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس إلا أبي بكر محمد بن سليمان الباغندي الواسطي فهو أول من أحدث التدليس بها[٢].

حكم تدليس الإسناد :

إختلف أهل الحديث في حكم تدليس الإسناد هل تقبل روايته فتكون حجة أم ترد إلى أربعة أراء هي :

الرأي الأول : قبول المراسيل مطلقاً سواء صرح المدلس في سندها بالسماع عمن روى عنه بأن أتى بصيغة صريحة فيه مثل حدثني وأخبرني وسمعت ونحو ذلك ، أم لم يصرح في سندها بالسماع عمن روى عنه، بأن أتي بصيغة توهم السماع وليست نصاً فيه مثل عن فلان ، وإن فلان قال ، وقال فلان ونحو ذلك ، وسبب قبول خبر المدلس ما ذكره الخطيب في الكفاية حيث قال : " وقال خلق كثير من أهل العلم :خبر المدلس مقبول، لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب ولم يروا التدليس ناقضاً لعدالته ، وذهب إلى ذلك جمهور من قَبِل المراسيل من الأحاديث ،وزعموا أن نهاية أمره أن

---

(١) المصدر نفسه ١ / ٣٥ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١ / ١١١ بتصرف ، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور / صبح الصالح ص١٧١ .

بكون التدليس ليس بمعنى الإرسال"[١].

الرأي الثاني : عدم قبول المراسيل مطلقاً سواء أصرح المدلس في سندها بالسماع عمن روى عنه أم لم يصرح ، ولقد حكى ابن الصلاح عن فريق من أهل الحديث والفقهاء عدم قبول المراسيل فيمن عرف بالتدليس لكونه مجروحاً بذلك ، وقالوا :لا تقبل روايته بحال من الأحوال بَيَّن السماع أم لم يُبيِّن .[٢]

وقد بيَّن الخطيب سبب الرد فقال : " إن التدليس يتضمن الإبهام لما لا أصل له وترك تسمية من لعله غير ثقة ،وطلب توهم علو الإسناد وإن لم يكن الأمر كذلك"[٣]، وكل هذه الأمور توجب ضعف الحديث فتجعله غير مقبول .

الرأي الثالث : يرى أصحاب هذا الرأي التفصيل فإن صرح المدلس بالاتصال كقوله: (سمعت) ،و(حدثنا) ، و(أنبانا) فهو مقبول محتج به ، وإن أتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل،

قال العراقي:" وإلى هذا ذهب الأكثرون من جمهور أئمة الحديث، والفقه ، والأصول فقد حكاه أبو سعيد العلائي في كتاب المراسيل ،وهو قول الشافعي فقد حكاه البيهقي في المدخل عن الشافعي وقول أئمة الحديث كعلي ابن المديني ، ويحيى بن معين ، وغيرهما[٤].

ووجهة هؤلاء فيما ذهبوا إليه : أن الأحاديث التي صرح في سندها

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١ / ٣٦١ .

(٢) راجع مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥ ، وفتح المغيث للعراقي ١ / ٨٥ ، ومسلم بشرح النووي ١ / ٢٣ .

(٣) الكفاية في علم الرواية ١ / ٣٦١ .

(٤) فتح المغيث للعراقي ١ / ٨٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالسماع إنما قبلت لأن المفروض في راويها أنه صادق استوفى شروط من تقبل روايته وإن التدليس لا يعتبر من قبيل الكذب الذي يخرج صاحبه عن صدقه، وإنما التدليس ضرب من الإيهام الذي لا يتنافى مع الصدق، لذلك قبلت ، وأن الأحاديث التي لم يصرح في سندها بالسماع أنما لم تقبل لما علمت من أن التدليس نوع من الانقطاع ، والانقطاع يوجب ضعف الحديث لجواز أن يكون الساقط غير ثقة عند المدلس أو عند غيره لذلك لم تقبل .

وقد استدل هذا الفريق على قبول الأحاديث التي صرح في سندها بالسماع بما جاء في الصحيحين وغيرهما من الكتب التي التزمت الصحة في أحاديثها من أحاديث لجماعة عرفوا بالتدليس قد صرحوا في سندها بالسماع مثل الأعمش ، والسفيانين ، وقتادة ، وعبد الرزاق ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم فلو لم تكن أحاديثهم التي صرحوا في سندها بالسماع مقبولة لما خرجها هؤلاء الأئمة في كتبهم [١].

فإن قيل ما حكم ما كان في الصحيحين وشبههما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بصيغة عن ، فهل محمولة على السماع أم لا[٢]. ؟

أجيب: بأن الأحاديث المعنعنة التي جاءت في الصحيحين منزلة منزلة السماع ، وذلك لمجيئها من وجه آخر بالتصريح ، أو لكون المعنعن لا يدلس إلا عن ثقة أو عن بعض شيوخه ، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها ولذا استثنى من الخلاف في حكم مرسل الإسناد – الأعمش وأبو اسحاق ، وقتادة بالنسبة لحديث شعبة خاصة عنهم، فإنه قال كفيتكم

---

(١) راجع تدريب الراوي ١/ ١٣٠ ،مقاصد الحديث في القديم والحديث د /مصطفى النازي ٢/ ١٩١ ، والقول الحصيف في بيان الصفيق د/ إبراهيم عبد الفتاح حلبية ص ١٢٥.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/١٧٦ ، ١٧٧ فتح المغيث للعراقي ١/ ٨٥ .

عليهم فإذا حديثهم من طريقة بالعنعنة حمل على السماع جزماً[١].

قال النووي رحمه الله : " واعلم أن ما كان في الصحيحين عند المدلسين بعن ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وقد بينه في كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعاً ، فيذكر رواية المدلس بعن ثم يذكرها بالسماع ، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته[٢].

وهذا هو مذهب الحاكم[٣]، وابن الصلاح[٤]، والذهبي[٥]، وغيرهم.

وعلى هذا فلا شك أن فيما لم يخرجاه ما يدل على اتصال تلك الأحاديث المعنعنة في كتابيهما ، لكنهما اكتفيا بتلك الطريق المعنعنة لأمر من الأمور اللآتية :

١ - لعلمهما بمجيئها من وجهة آخر مصرح فيه بالسماع.

٢ - لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين الذين تبينوا سماع المعنعن لها.

٣ - لكون المعنعن لا يدلس إلا عن نفسه ، أو عن بعض شيوخه.

٤ - لإمامة المدلس وقلة تدليسه في جنب ما روى .

٥ - لأنهما عرفا لحديثه من التوابع ما يدل على صحته مما لو ذكراه لطال . فاختار إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وإمامته ، وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه .

٦ - لأن التدليس الصادر عن الثقات الرفعاء مثل تدليس سفيان الثوري

---

(١) ألفية السيوطي بشرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٨٦ .

(٢) انظر شرح مسلم للنووي ١/ ٣٣ ، وتقريب النواوي ص ٦٥ .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٩ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٥ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٩/ ٢١٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والحسن البصري ونحوهما نوع من الضعف القريب المختلف في قبوله، فهو مما ينجبر بالمتابعات والشواهد حتى يصير بهما صحيحاً لغيره(١).

٧ – قول الحاكم أبي عبد الله : " إن المتبحر في هذا العلم يميز بين ما سمعوه وبين ما دلسوه(٢)". ولا شك أن الشيخين من المتبحرين في هذا العلم ، بل هما إمامان يقتدى بهما ، وكل من جاء بعدهما عيال عليهما.

الرأي الرابع : ذهب بعض العلماء إلى التفرقة بين المدلسين بحسب من يدلسون عنه، فمن عرف عند أهل الحديث أنه لا يدلس إلا عن الثقات قبل تدليسه مطلقاً سواء صرح في سندها بالسماع أو لم يصرح ، ومن عرف عند أهل الحديث أنه يدلس عن غير الثقات لا نقبل أحاديثه التي لا يصرح فيها بالسماع ونقبل أحاديثه التي يصرح في سندها بالسماع .

وقد نقل الخطيب قول أبو الفتح الأزدي الحافظ : " قد كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغيره التدليس في الحديث ، وهو قبيح مهانة .

والتدليس على ضربين: فان كان تدليسا عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء وقبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول : حدثني فلان أو سمعت ، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه لأنه يحيل على مليء ثقة ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير ملأ والأعمش إذا سألته عمن هذا ؟ قال :عن موسى بن طريف ، وعباية بن ربعي وابن عيينة ، إذا وقفته قال :عن ابن جريج ومعمر ونظرائهما فهذا الفرق بين التدليسين "(٣).

---

(١) ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٢٥٨ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩ .

(٣) تدريب الراوي للسيوطي ١ / ٢٢٩ ، والسنن الأبين لابن رشيد الفهري ١ / ٧٥، الكفاية ص ٥١٦ .

ومثل ذلك ما حكاه ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تحديث ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ، ومعمر، ونظرائهما عن مجهول، قال ابن عبد البر : وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان ابن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وجد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته" ، وسبقه إلى ذلك أبو بكر البزار ، وأبو الفتح الأزدي ، وعبارة البزار:" من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، ثم قال: ومن كانت هذه صفته وجب أن يكون حديثه مقبولاً وإن كان مدلساً .

وفي الدلائل لأبي بكر الصيرفي : من ظهر تدليسه من الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حدثني أو سمعت"[١].

ثانياً : تدليس الشيوخ :

عرفه الخطيب البغدادي بقوله: "هو أن يروي المدلِّس عن شيخٍ سمع منه حديثاً ، فيغيِّر اسمه أو كنيته أو نسبه (المشهور به) فلا يُعرَف!.. سُمي بذلك لأن المدلِّس لا يسقط من الإسناد شيئاً وإنما يغير في اسم الشيخ أو نسبه.."[٢].

وعرفه ابن الصلاح بقوله:" أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف "[٣].

كما فعل بمحمد بن سعيد الأزدي المصلوب " قيل قلبوا اسمه على

---

(١) تدريب الراوي ١ / ٢٢٩ ، فتح المغيث للعراقي ١/ ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) الكفاية ص٥٢٠، وراجع توجيه النظر إلى أصول الأثر تأليف طاهر بن صالح الجزائري ص٢٤٩ ، حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر تأليف عبد الله بن حسين خاطر ص ٧٨ .

(٣) المقدمة لابن الصلاح ، ص٧٤ .

مائة وجه ليخفى "

إلا أن ابن حجر تعقب قول ابن الصلاح " بما لا يعرف به " بقوله : ليس قوله بما لا يعرف به " قيد فيه ، بل غذا ذكره بما يعرفه به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً[١] .

ولا يختص تدليس الشيوخ بوقوعه في شيخ الراوي فقط ، بل ربما يقع في شيخ شيخه [٢] .

قال السيوطي :" قال شيخ الإسلام : ويدخل – أيضاً – في هذا القسم التسوية بأن يصف شيخ شيخه بذلك[٣] .

وقد وقع فيه عددٌ من الأئمة بقصدٍ حسن .. من ذلك ما وقع للبخاري في شيخه الهذلي فإنه تارة يقول: محمد، ولا ينسبه، وتارة: محمد بن عبدالله، فينسبه إلى جده، وتارة: محمد بن خالد، فينسبه إلى والد جده.. بينما لم ينسبه إلى أبيه يحيى! مثاله: ما كان يفعله عطية العوفي فإنه كان قد سمع من أبي سعيد الخدري ﷺ ثم صار يأتي أبا النضر الكلبي فكنّاه أبا سعيد وصار يقول: حدثنا أبو سعيد ، وهو يقصد الكلبي..

ومثاله أيضاً ما روي عن أبي بكر ابن مجاهد المقرئ ،حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله ، والحال أنه يريد أبا بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني ، وهذا من باب تسميته الشيخ بغير ما اشتهر به[٤] .

وقول الخطيب :"أخبرنا علي بن أبي علي البصري ، ومراده بذلك أبو القاسم علي بن أبي علي الحسن بن علي التنوخي ،وأصله من البصرة

---

(١) النكت ٢/ ٦١٥ .
(٢) مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة ، ص٢٦٨ .
(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٢٨ .
(٤) المقدمة ص٧٤ .

بما ذكره بما يعرف به لكنه لم يشتهر بذلك ، وإنما اشتهر بكنيته ، واشتهر
أبوه باسمه واشتهر بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد "[١].
ويترتب على هذا القسم الثاني من التدليس تضييع للمروي عنه ،وذلك
بعدم معرفة عينه ، ولا حاله ، وكذلك تضييع الحديث المروي أيضاً بأن
بأن لا ينتبه له فيصير بعض رواته مجهولاً .

الفرق بين تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ :

الفرق بين هذين القسمين هو:"الحذف " فتدليس الإسناد فيه حذف
الشيخ الذي سمع منه هو ، أو سمع منه شيخه ، وربما حذف أيضاً الصيغة
كما تقدم ، أما تدليس الشيوخ فلا حذف فيه لشيخه ، ولا لأحد من الإسناد ،
لكنه يسميه أو يصفه أو يكنيه أو ينسبه بما لا يعرف به ، أو بما عرف به
لكنه لم يشتهر به[٢] كي لا يعرف .

الأسباب الحاملة على تدليس الشيوخ :

يختلف الحال في كراهة هذا القسم باختلاف المقصد الحامل على ذلك
من الأسباب والدوافع لذلك :

١. صغر سن الشيخ سواء كان اصغر من المدلس أو أكبر منه بيسير[٣]
٢. كون شيخ المدلس غير ثقة في اعتقاده أو في أمانته ، فيدلس الراوي
حتى لا يعرف ضعفه و لا تظهر روايته عن الضعفاء ، وهذا غش
للمسلمين [٤]

---

(١) توضيح الأفكار ، للأمير الصنعاني ، ١/ ٣٦٨ .
(٢) التدليس في الحديث ص٨٠ .
(٣) الكفاية ص٥١٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٧٦، التمهيد ١/ ١٥ .
(٤) الكفاية ص٥٢٠ ، التقييد والإيضاح ص١٠٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣. امتحان الأذهان في معرفة الرجال واستخراج التدليسات .(١)

٤. كثرة الرواية عن شيخه ، فلا يحب تكرار الرواية عنه والإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة فيغير حاله (٢)

٥. إيهام كثرة الشيوخ (٣)

٦. أن المروي عنه تأخرت وفاته حتى شاركه في الرواية عنه من هو دونه في السن ، فيأنف أن يسميه! (٤) و يدلسه للإغراب ، وقد مثل السخاوي لذلك فقال : قد روى الحارث بن أبي أسامة عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا، فلكون الحارث أكبر منه قال فيه مرة عبد الله بن عبيد، ومرة عبيد الله بن سفيان، ومرة أبو بكر بن سفيان وهكذا .

٧. التفنن في الرواية في تنويعه لاسم شيخه مع كونه مكثراً من الشيوخ والمسموع (٥) .

٨. تحسين الحديث (٦)

٩. إيهام الرحلة في طلب الحديث (٧)

١٠. كون شيخه حياً والحي يعرض له النسيان فقد ينفي تحديثه بما يحدث به فيدلسه تنافياً لهذا المحذور (٨) .

---

(١) التقييد والإيضاح ص٩٦ فتح المغيث ١/ ٢٢٥ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص٧٦ ، والكفاية ص٥٢٠ .

(٣) الاقتراح ص٢١٨ ،وفتح المغيث ١/ ٢٢٤ .

(٤) الكفاية ص٥٢٠ ، فتح المغيث ١/ ٢٢٢ .

(٥) فتح المغيث ١/٢٢٣ .

(٦) محاسن الإصطلاح ص١٦٧ ، والكفاية ص٥١٨ .

(٧) فتح المغيث ١/ ٢٢٩

(٨) فتح المغيث ١/ ٢٢٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١١. لشيء وقع بين المدلس وشيخه [١] .

١٢. كونه يرغب تغرير التعبير عن شيخه في كل مرة يأخذ فيها الحديث عنه إظهاراً المهارة بالتفنن في العبارة فيعميه عن الناس كي لا يفطن له [٢].

١٣. الخشية من عدم أخذ الحديث عنه وانتشاره مع الاحتياج إليه [٣] .

١٤. الخشية من وقوع الفتنة إذا أظهر الرواية عن ذلك الشيخ [٤]

١٥. أن يستخدم تدليس الشيوخ لإخفاء تدليس الإسناد [٥]

والأسباب الحاملة علي تدليس الشيوخ تتضمن أيضاً أسباب تدليس الإسناد.

حكم تدليس الشيوخ:

إذا نظرنا إلى السبب الثاني وهو من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس ، وإنما أرادوا أن يغيروا اسمه ليقبلوا خبره،

و يجب ألا يقبل خبره حتى لو كان المدلس يعتقد فيمن دلسه أنه ثقة ، وهو بذلك الفعل مخطئ لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، وقد حكم السخاوي على ذلك بأنه حرام للغش والخداع ، والتمويه ، والغرور ، وقد ذكر مثالاً على ذلك فقال غُير - بضم الغين - محمد بن السائب الكلبي الضعيف فقيل فيه حماد [٦].

وقد وضع عطية العوفي تكنية محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد،

---

(١) هدي الساري ، للحافظ ابن حجر ص ٤٩٠ فتح المغيث ٢٢٤/١ .

(٢) مقاصد الحديث ٢ : ١٩٥ ، فتح المغيث للسخاوي ١ / ١٧٩ - ١٨١ .

(٣) فتح المغيث ٢٢٣/١ .

(٤) توضيح الأفكار ١/ ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٥) التدليس في الحديث ص٩٢ ، التقييد والإيضاح ص٩٦ - ٩٧ .

(٦) فتح المغيث للسخاوي ١ / ١٧٩ ، نزهة النظر ص٢٤٩ .

فكان إذا حدث عنه يقول حدثني أبو سعيد ، فيوهم أنه أبو سعيد الخدري الصابي ﷺ ، ولأن عطية كان لقيه وروي عنه.

وأما السبب الأول وهو صغر السن فقد جزم ابن الصباغ في العدة أنه لا يجب قبول خبره ، لأن ذلك يكون رواية عن مجهول ، والمجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه(١).

قال ابن حجر:" وفي ذلك نظر لأنه لا يصير بذلك مجهولاً إلا عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم ، وبلدانهم، وحرفهم، وألقابهم وكناهم ، وكذلك الحال في آباءهم "

قال ابن حجر:" وأما ما عدا السبب الأول من تدليس الشيوخ فليس فيه مفسدة تتعلق بصحة الإسناد وسقمه ، بل فيه مفسدة دينية فيما إذا كان مراد المدلس إيهام تكثير الشيوخ لما فيه من التشيع"(٢).

ثالثاً: تدليس التسوية:

وهو أن يروي المدلِّس حديثاً وفي إسناده ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيُسقِط الضعيف ويجعل بين الثقتين صيغة موهمة للاتصال..(٣).

وعرفه ابن حجر بقوله :" أن يجيء الراوى - يشمل - المدلس وغيره- إلى حديث قد سمعه من شيخ ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة ، فيصير الإسناد عالياً وهو في الحقيقة نازل "(٤).

مثاله: ما كان يفعله الوليد بن مسلم فإنه كان يروي الحديث فيقول:

---

(١) فتح المغيث للعراقي ١/٨٧.نزهة النظر ص٢٤٩ ، توضيح الأفكار ١/٣٧٠ .

(٢) النكت على ابن الصلاح ص٤١٢ .

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص٩٦ .

(٤) النكت ٢/ ٦٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حدثنا الأوزاعي عن نافع .. ويُسقِط بين الأوزاعي ونافع: عبد الله بن عامر الأسلمي (وهو ضعيف).

وأيضاً ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل قال : " سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه اسحق بن راهويه عن بقية ، قال: حدثني أبو وهب الاسدي قال: حدثنا نافع عن ابن عمر قال:" لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه" قال أبي :"هذا الحديث له علة قل من يفهمها ،روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب ، وهو أسدي، فكناه بقية بن الوليد ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن له حتى إذا ترك اسحق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له ، وكان بقية من افعل الناس لهذا ، وممن عرف به أيضا الوليد بن مسلم" [١] . فنجد هنا أن بقية اسقط راوياً ضعيفاً بين ثقتين وهما أبو وهب الأسدي ، ونافع سقط بينهما إسحاق بن أبي فروة ،ولأجل أن لا يهتدي إليه القارئ أو يفطن إليه كنى عبيد الله بن عمر بأبي وهب حتى لا يفطن إليه ولا ينظر إليه نظرة تدقيق وتمحيص وممن اشتهر بذلك بقية بن الوليد ، وكذلك الوليد بن مسلم فكان يحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ويبقي الثقات فقيل له في ذلك فقال :" أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء ،فقيل له :" فإذا روى هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث منا كير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي، فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول "[٢] .

مثال التسوية: قال ابن حجر:" ومثال التسوية التي لا تدخل في

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي ١ / ٢٢٥ وعلل بن أبي حاتم ١ / ١٥٤والكفاية ١ / ١٦٤ .

(٢) الباعث الحثيث، للحافظ ابن كثير، ص ٥٥ وتدريب الراوي ١ / ٢٢٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التدليس ما ذكره ابن عبد البر ، وغيره أن مالكاً سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس، ثم حدث بها عن ثور، عن ابن عباس و حذف عكرمة لأنه كان لا يرى الاحتجاج بأحاديثه فهذا قد سوى الإسناد بإبقاء من هو عنده ثقة وحذف من ليس بثقة، فالتسوية قد تكون بلا تدليس ، وقد تكون بالإرسال ثم قال فهذا تحرير القول فيها .

وقد عد الحافظ بن حجر روايات وقعت لمالك لذلك بلغت ثلاثاً ثم قال فلو كانت التسوية تدليساً لعد مالك في المدلسين وقد أنكروا على من عده فيهم[١] .

وتدليس التسوية سماه القدماء " تجويداً" فيقولون جوده فلان ، أي ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم . والتسوية أطلقها عليه أبو الحسن بن القطان كما قال الحافظ العراقي : " وقد سماه بذلك أبو الحسن بن القطان وغيره من أهل الشأن "[٢] .

حكم تدليس التسوية : قال العلائي:" وبالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها قال العراقي:" وهو قادح فيمن تعمد فعله، وقال شيخ الإسلام:" لا شك أنه جرح وإن وصف به الثوري والأعمش فلا اعتذار أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفا عند غيرهما[٣] .

وقال البقاعي : " سألت شيخنا الحافظ بن حجر هل تدليس التسوية

---

(١) النكت على ابن الصلاح لأبن حجر ٢ /٤٠٣ - ٤٠٦ بتصرف وتوضيح الأفكار ٣٧٣/١ .

(٢) تدريب الراوي ١ / ٢٢٦ ، والتقييد والإيضاح، للحافظ العراقي ، ص٥٩ .

(٣) جامع التحصيل ص١٠٥ ، تدريب الراوي ١ / ٢٢٥ ، وراجع ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٢٥ .

جرح ؟ قال : " لا شك أنه جرح فإنه خيانة لمن يثقل إليهم وغرور[١].

وتدليس التسوية مذموم جداً ، قال العلائي:" وهو مذموم جدا من وجوه كثيرة منها:

١ - أنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبيس على من أراد الاحتجاج به .

٢ - أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف ولم يروه شيخه بدونه.

٣ - أنه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا يتحقق عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف ، ثم يوجد ساقط في هذه الرواية فيظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث،وليس كذلك .. [٢]

رابعاً : تدليس القطع :

يسمى هذا النوع بتدليس القطع أو تدليس الحذف[٣].

قال ابن حجر :" هو أن يحذف الصيغة ، ويقتصر على قوله مثلاً : الزهري عن أنس"[٤] وهو نوعان:

النوع الأول : أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ الذي لم يسمع منه الحديث مباشرة .

مثال ذلك قول علي بن خشرم:" كنا عند ابن عيينة فقال الزهري فقيل له: حدثكم الزهري فسكت ثم قال الزهري فقيل له سمعته من الزهري

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٢٦ فتح المغيث للعراقي ١ / ٨٨ توضيح الأفكار ١ /٣٧٥ .

(٢) جامع التحصيل ص١٠٢ - ١٠٤ .

(٣) النكت على ابن الصلاح ٢/٤٠٣ ، توضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٣٧٦ .

(٤) وتعريف أهل التقديس ص٦٨ ، فتح المغيث ١/ ٢١٣ .

فقال: لا ولا ممن سمعه من الزهري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري[١].

قال ابن حجر وقد يدلسون بحذف الصيغ الموهمة فضلاً عن المصرحة كان بن عيينة يقول عمرو بن دينار سمع جابراً ﷺ .

النوع الثاني : أن يسقط الراوي اسم الشيخ الذي سمع منه الحديث مباشرة مقتصراً على ذكر أداة الرواية .

مثاله : ما رواه ابن عدي في الكامل عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول :حدثنا ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها[٢].

وسمى كل من هذين النوعين تدليس قطع أو حذف لما في كل منهما من قطع الراوي عن أداة الرواية وعدم اتصالها بها ،أو قطع أداة الرواية وعدم اتصالها به .

ثم إن تدليس القطع بنوعيه يرجع في الحقيقة إلى تدليس الإسناد لأن في كل منهما حذفا للشيخ الذي سمع منه مباشرة الذي هو مدار تدليس الإسناد[٣].

خامساً: تدليس العطف :

تعريفه : أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر فيصرح عن الأول بالسماع ،ويعطف الثاني عليه فيوهم أنه حدث عنه بالسماع وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى

---

(١) تدريب الراوي١ / ٢٢٤ .

(٢) النكت ٢/٤٠٣، فتح المغيث للسخاوي ١ / ١٧٢،١٧٣ ومقاصد الحديث ٢ / ١٨٦ .

(٣) مقاصد الحديث في القديم والحديث د /مصطفى النازي ٢ /١٨٦، تدريب الراوي ٢٢٧/١

الصلاح فقال: وفلان، أي وحدث فلان [١].

قال السخاوي: " تدليس العطف أن يصرح بالتحديث في شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له ولا يكون سمع ذلك المروي منه سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد - أم لا ثم قال إن الاشتراك في الرواية عن شيخ واحد أخف مما لم يحصل الاشتراك [٢].

ومن أمثلته : ما ذكره الحاكم :"وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك ، فكان يقول في كل حديث يذكره : حدثنا حصين ، ومغيرة ، عن إبراهيم ، فلما فرغ قال لهم : هل دلست لكم اليوم فقالوا : لا ، فقال : لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته ، إنما قلت : حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي" [٣].

وسمى هذا النوع بتدليس العطف لأن فيه إيهام الراوي للسماع من المعطوف وهو لم يسمع منه الحديث مباشرة .

والقسم الرابع والخامس متفرعان من تدليس الإسناد ، وأما القسم الثالث وهو تدليس التسوية فيدخل تارة ضمن القسم الأول وهو تدليس الإسناد إذا كانت التسوية متضمنة لإسقاط بعض الضعفاء فتكون تسوية السند ، ويدخل ضمن القسم الثاني - وهو تدليس الشيوخ - إذا كانت التسوية متضمنة بوصف شيوخ السند بما لا يعرفون ، فتكون تسوية الشيوخ وعلى ذلك فاللائق ما فعله ابن الصلاح من تقسيمه قسمين فقط هما تدليس الإسناد ، تدليس الشيوخ .

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٢/٤٠٢ .

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٧٣ .

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال البقاعي : " والتحقيق أنه ليس له – أي للتدليس – إلا قسمان : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ ويتفرع عن الأول تدليس العطف وتدليس الحذف ،وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون من غير إسقاط فتكون تسوية للشيوخ ، وتارة يسقط الضعفاء فتكون تسوية السند "[١].

سادساً : تدليس الصيغة :

وهو أن يطلق الصيغة في غير ما تواطأ عليه أهل الاصطلاح، كما لو يصرح بالإخبار في الإجازة، أو بالتحديث في الوجادة أو فيما لم يسمعه [٢].

ذلك أنه قد استقر الاصطلاح على استخدام صيغ معينة في كل طريق من طرق التحمل ، قال السخاوي :" حصلت التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل ، وخص ما يلفظ به الشيخ بالتحديث ، وما سمع في العرض بالإخبار ، وما كان إجازة مشافهة بالإنباء [٣]. .

وقال ابن الصلاح بعد أن ذكر صيغ الأداء فيما أخذه سماعاً : وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ ألا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ ، لما فيه من الإيهام والإلباس [٤].

---

(١) توضيح الأفكار ١ / ٣٧٦ ، تدريب الراوي ١ / ٢٢٧ ، ومقاصد الحديث ٢ / ١٨٧ .

(٢) فتح المغيث ١/ ٢١٢ .

(٣) فتح المغيث٢/ ٧٥١ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص٢٤٥ ، شرح الألفية للعراقي ص ١٨٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صور تدليس الصيغة :

لهذا التدليس صور ثلاث :

الأولى : التصريح بالتحديث فيما لم يسمعه الراوي ،ومثاله : صنيع إبلز بن خليفة ، حيث كان يقول فيما سمعه من شيخه : " سمعت " وفيما لم يسمعه "حدثنا " ، قال ابن عمار عن القطان : " كان فطر صاحب ذي سمعت " سمعت " ، يعني أنه يدلس فيما عداها "[1].

الثانية: التصريح بالتحديث في الوجادة مثاله: ما رواه الحاكم عن علي بن عبد الله بن المديني قال ثنا أبي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول حدثنا صالح بن أبي الأخضر قال حديثي منه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعت ومنه ما وجدت في كتاب ولست أفصل ذا من ذا قال يحيى: وكان قدم علينا فكان يقول حدثنا الزهري حدثنا الزهري [2].

الثالثة : من صرح بالإخبار في الإجازة ، ونحوه من يقول : " وجدت بخط فلان وأجازنيه " ، وإطلاق " الإخبار " على ما هو بالإجازة " مذهب معروف قد غلب استعماله على محدثي الأندلس ، وتوسعوا فيه[3].

مثاله قول الساجي في عبد الله بن وهب :" صدوق ثقة ، وكان من العباد وكان يتساهل في السماع ، لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة ، ويقول فيها : حدثني فلان " بدليل قول عبد الله بن وهب لسفيان بن عيينة على ما نقله عنه ابن معين : يا أبا محمد ، هذا ما سمع ابن أخي منك فأجزه لي ، فيقول سفيان : " نعم "[4].

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/٣٤٥ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص١٠٨ .

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٠٥ .

(٤) الكفاية ص ٥٢٠ ، وراجع ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٣٢ – ٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سابعاً : تدليس البلاد

أن يقوم المدلس بإعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيها به أو إيهاماً للقائه والرحلة إليه ، وذلك من خلال الأسماء أو البلاد أو الأحياء .

مثال إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيها .

ذكره السبكي في جمع الجوامع قال : " كقولنا أخبرنا أبو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبيها بالبيهقي حيث يقول ذلك يعني به الحاكم .

ومثال إيهام اللقي والرحلة: قال ابن حجر: "ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد كأن يقول الراوي المدلس حدثنا من وراء النهر يوهم أنه جيحون ويريد نهر عيسى ببغداد أو الجيزة بمصر ، أو يقول: حدثني فلان بالأندلس وأراد موضعاً بالقرافة ، أو قال بزقاق حلب وأراد موضعاً بالقاهرة ،أو قال الدمشقي :حدثني بالكرك وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق (١).

قال ابن حجر: ولذلك أمثلة كثيرة .

حكمه: الكراهة لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير(٢). فلا كراهة (قاله ابن حجر) .

وقال السخاوي :" وهو أخف من غيره لكنه لا يخلو عن كراهة وإن كان صحيحاً في نفس الأمر لإيهامه الكذب بالرحلة والتشبع بما لم يعط (٣).

وقال السيوطي: ليس ذلك بجرح قطعاً لأن ذلك من المعاريض لا من الكذب(٤).

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٢ /٦٥١ ، تدريب الراوي ١/ ٢٣١ ، فتح المغيث ١ / ٢٢٩.

(٢) النكت على ابن الصلاح ٢ /٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٨٤ .

(٤) تدريب الراوي ١ / ٢٣١ .

المبحث الثالث

طرق معرفة التدليس، ومراتب الموصوفين به ، وأسباب ذمه

المطلب الأول : طرق معرفة التدليس

يعرف التدليس بطرق عشر يمكن إجمالها بحالتين:

الحالة الأولى : أن يكون الدليل قد قام على أن حديثه هذا بعينه مدلس .

الحالة الثانية: ألا يعلم وجود التدليس ولكن تكون في الحديث علة تحمل هذه العلة على احتمال وجود التدليس [١].

ويمكن تفصيل طرق معرفة التدليس فيما يأتي :

الوجه الأول : تصريح المدلس عن نفسه بذلك .

مثاله : ما وقع لهشيم بن بشير عندما سأل طلابه : هل دلست لكم اليوم؟ قالوا: لا ، فقال : لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته ، إنما قلت : حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي" [٢].

الوجه الثاني :أن يكون المدلس لم يسمع أصلاً من شيخه في السند .

مثاله: ما رواه الترمذي عن يحيى بن موسى قال:حدثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج عن عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر سمعت رسول الله ﷺ يقول في الإبل صدقتها وفي البر صدقته " .

سألت محمدا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال:" ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس يقول حدثت عن عمران بن أبي أنس" [٣].

الوجه الثالث : أن يكون الحديث الذي رواه المدلس معروفاً من رواية أحد الضعفاء .

---

(١) راجع ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٨١ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ .

(٣) العلل الكبير ، للترمذي ١/ ١٠٠

وذلك أن يكون الحديث مشهوراً من رواية احد الضعفاء ولم يروه غيره ثم يأتي من رواية مدلس معروف بالأخذ من هذا الضعيف (١).

مثاله : ما قاله الدوري سمعت يحيى – يعني ابن معين – يقول حدثنا معتمر عن زهير شيخ من بني سلول، عن يونس عن الحسن قال:" يجزيء من الصرم السلام "

قال يحيى: وليس هذا الشيخ بشيء وقد دلسه هشيم عن يونس، وليس هذا الحديث بشيء ليس يرويه ثقة "(٢).

فالحديث هذا معروف من رواية زهير بن إسحاق السلولي عن يونس، لذلك قال يحيى بن معين:" زهير هذا ليس بشيء، ومن روى هذا الحديث فاتهمه"(٣).

وقد ذكر هذا الحديث من منكرات زهير هذا النسائي والعقيلي وابن عدي وغيرهم (٤).

الوجه الرابع : أن يروي الحديث نفسه عنه من وجه آخر بالتصريح بواسطة بين الراوي المدلس وشيخه .

وذلك أن يتبين بعد اعتبار الحديث والنظر في الأسانيد والرواة عن المدلس أن الإسناد روي من وجه آخر بذكر واسطة بين المدلس وشيخه مما يدل على أن الإسناد الذي لم تذكر فيه الواسطة مدلس .

مثاله: ما أخرجه النسائي من طريق محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال: ثنا عبد الله بن بكر قال: ثنا سعيد – هو بن أبي عروبة– عن علي بن زيد

---

(١) منهج المتقدمين في التدليس ص ٢٢١ .

(٢) تاريخ الدوري ، ٤ / ٢٠٤ .

(٣) تاريخ الدوري ٤ / ١٩٩ .

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ٤٣ ، الضعفاء للعقيلي ٢ / ٩١ ، الكامل لابن عدي ٣/ ٢٢٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بن سعيد بن المسيب عن بن عباس أن علياً قال للنبي ﷺ في ابنة حمزة
وذكر من جمالها فقال:" إنها ابنة أخي من الرضاعة" ثم قال نبي الله ﷺ :"
أوما علمت أن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب" ، ثم قال النسائي:
لم يسمعه سعيد عن علي بن زيد: أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا غندر
يقول: ثنا سعيد، عن رجل، عن علي بن زيد،عن سعيد بن المسيب ، عن
بن عباس ، أن عليا قال للنبي ﷺ في ابنة حمزة، فذكر من جمالها ، فقال
رسول الله ﷺ :"إنها ابنة أخي من الرضاعة أوما علمت أن الله حرم من
الرضاعة ما حرم من النسب"(١).

فتبين من السند الآخر أن الحديث هذا مدلس .

الوجه الخامس : أن يسال الراوي المدلس عن سماعه فيجيب بالنفي.

بمعنى أن المدلس قد يروي حديثاً ولا يصرح فيها بالسماع ، فيقوم الراوي
عنه أو غيره بسؤاله عن هذا الحديث بعينه : هل سمعه ممن روى عنه ؟
فيجيب بالنفي ، وقد يذكر الواسطة بينهما (٢).

مثاله : قول أبي داود الطيالسي : حدثنا شعبة عن عمرو عن جابر قال:"
كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل عليه "

فقلت – أي شعبة – أنت سمعته من جابر؟

قال – أي : عمرو – : لا"(٣).

الوجه السادس: أن يسأل الراوي المدلس عن سماعه فيجيب بذكر الواسطة .

قال الحاكم أبوعبد الله : ... قوم يدلّسون الحديث فيقولون: قال: فلان

---

(١) السنن الكبرى ٣ / ٢٩٩ .

(٢) منهج المتقدمين في التدليس ص ١٨٨ .

(٣) المسند ص ٢٣٦ وهو في النسائي في الكبرى من طريق آخر عن شعبة أيضاً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإذا وقع إليهم من يُنقِّر عن سماعاتهم ويُلِحُّ ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم[١].

مثاله : مثَّل ابن الصلاح لتدليس الإسناد بما أخرجه الحاكم من طريق إبراهيم بن محمد السكري ،قال: " ثنا علي بن خشرم قال: قال لنا بن عيينة عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري فقال :لا ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق، عن معمر ،عن الزهري". [٢].

الوجه السابع : تصريح شيخ المدلس بأنه هو من حدث المدلس بالحديث ، وأسقط روايته منه .

بمعنى ان يصرح شيخ المدلس بأن الحديث لم يسمعه المدلس ممن فوقه ، لأنه هو الذي حدث به ، ويذكر وجه الذي حدثه به ،ثم يذكر تحديث المدلس ، فيتبين تدليسه [٣].

مثاله : ما رواه الخطيب عن عبد الله بن المبارك قال: قلت لشريك بن عبد الله النخعي: تعرف أبا سعد البقال ؟

قال: أي والله أعرفه عالي الإسناد، أنا حدثته عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن معقل عن بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ :" الندم توبة " فتركني ،وترك عبد الكريم ،وزياد بن أبي مريم وروى عن عبد الله بن معقل عن بن مسعود عن النبي ﷺ ...الحديث[٤].

الوجه الثامن : أن يصرح أحد الأئمة بأن الحديث لم يسمعه المدلس ممن فوقه، كأن ينص الإمام على عدد مسموعات المدلس عن راو معين:

وذلك أن ينص أحد الأئمة بأن فلان لم يسمع من فلان إلا كذا وكذا ،

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٤ .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ١ / ١٠٥ .

(٣) ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٨٦ .

(٤) الكفاية ص٥١٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيستفاد من هذا النص ما عدا هذه الروايات المنصوصة تكون مدلسة لم يسمعها [١].

مثاله قول شعبة : " لم يسمع أبو إسحاق الهمداني من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث " [٢].

وقال أبو داود : " لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس فيها مسند واحد "[٣].

الوجه التاسع : بمعرفة التاريخ . وذلك بمراجعة كتب التراجم والمراسيل والعلل وغيرها لمعرفة سماعات الرواة واحوالهم ، فإذا وجدنا فيها - مثلاً - أن فلان لم يسمع من فلان إلا حديث كذا ، أو أربعة أحاديث أو عشرة ونحوها ، ثم وجدناه قد روى عنه أكثر مما ذكر ، علمنا أن ذلك مما دلسه عنه[٤].

مثاله : ذكر شعبة بن الحجاج أن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم مولى بن عباس كتاب إلا خمسة أحاديث وعدها شعبة : حديث الوتر وحديث القنوت وحديث عزمة الطلاق ، وحديث جزاء مثل ما قتل من النعم، والرجل يأتى امرأته وهى حائض، والباقي أخذه عن مقسم من كتاب ، وربما أجمل ذلك ففي بعض الروايات ، فجاء فيها أنه سمع منه خمسة أحاديث[٥].

الوجه العاشر : جمع طرق الحديث .

---

(١) منهج المتقدمين في التدليس ص٢١٣ .

(٢) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ١ / ١٤٨ .

(٣) رسالة ابي داود ص٣١ .

(٤) التدليس في الحديث ص١٠١ .

(٥) مسائل أبي داود ص ٤٤٦ والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل ١ / ٥٣٦ وشرح علل الترمذي ٢ / ٨٥٠ وتهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإذا وجدنا في إحدى الطرق زيادة راوٍ على غيرها . فإن صرح بالسماع في موضع الزيادة كانت الناقصة مُعلَّة بالزائدة ، فإذا كان الراوي مدلساً عُرف أن ذلك مما دلسه[١]، لكن يعتمد ذلك على حصافة الباحث ودرايته وخبرته ، وإلا فقد يكون في باب المزيد في متصل الأسانيد[٢] .

قال أبو الحسن القطان : " إذا روى المدلس حديثاً بصيغة محتملة ، ثم رواه بواسطة تبين انقطاع الأول عند الجميع " قال الحافظ ابن حجر معقباً عليه : " وهذا بخلاف غير المدلس ، فإن غير المدلس يحمل غالب ما يقع منه من ذلك على أنه سمعه من الشيخ الأعلى وثبته فيه الواسطة "[٣].

الوجه الحادي عشر : ما يعرف لظهوره من تدليس الشيوخ .

فإذا اشتهر باسمه أو بكنيته بغير ما اشتهر به عند الناس كان تدليساً لا يحتاج إلى دليل . وأمثلته أكثر وأظهر من أن نمثل له [٤].

الوجه الثاني عشر : إذا لم يعلم وجود التدليس ولكن تكون في الحديث علة إسنادية فتحمل هذه العلة علىاحتمال وجود التدليس .

وذلك فيما إذا ورد إسناد أحد رواته مدلس ثقة احتمل تدليسه ولم يصرح بالتحديث، ثم وجدت علة في هذا الحديث ، كمخالفة لمجموعة من الثقات مثلاً أو نكارة على وجه ما ونحو ذلك ، فإن الأئمة يحملون العلة الأصلية احتمالاً ، ولا يكون هذا جزماً منهم بأن الحديث مدلَّس ، ويعللون السند تبعاً للعلة التي وجدوها في أصل الحديث ، ويحاولون أن يبتعدوا عن تخطئة الثقة أو توهيمه ما وجدوا لذلك سبيلاً .

---

(١) التدليس في الحديث ص١٠١ .
(٢) ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٨٨٠
(٣) النكت ٢/ ٦٢٥ .
(٤) التدليس في الحديث ص١٠١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والعلة الأصلية موجودة في الحديث بحيث لو كان موضع الراوي
ليس راو غير مدلس فالعلة متحققة – المخالفة أو النكارة ونحوها – ،
وليس تعليل الحديث لأجل عدم تصريح المدلس ٠
لذلك فإثبات تصريح المدلس بالتحديث من إحدى الطرق في حديث من
هذه الأحاديث لا يفيد تقوية للحديث ، بل يفيد انتفاء احتمال وجود التدليس ،
وينظر في علة أخرى (١).

---

(١) جامع التحصيل ص ١٣ – ١٤، وتعريف أهل التقديس ص ٦٢ – ٦٣ ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثاني

مراتب الموصوفين بالتدليس

المدلّسون مراتب ودرجات .. قسّمهم "العلائي" إلى خمس مراتب ، وتبعه في ذلك الحافظ بن حجر وذكرهم في كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس). أن المدلسين على خمس مراتب[١]:

المرتبة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرا كيحيى ابن سعيد الأنصاري.

المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه واخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جمل ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة. فالمرتبة الأولى والثانية يقبل حديثهما مطلقا..

المرتبة الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثه مطلقا ومنهم من قبله، مثل أبي الزبير المكي، فهذه المرتبة الثالثة في حكمها ثلاثة أقوال:

القول الأول : الرد مطلقا.

القول الثاني: القبول مطلقا .

القول الثالث: أنه لا بد أن يصرح بالسماع والتحديث حتى يقبل حديثه أما لو قال (عن) لا يقبل حديثه..والقول الثالث هو الراجح.

المرتبة الرابعة: من اتُفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبقية ابن الوليد.

المرتبة الخامسة: من ضعف بأمر آخر غير التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع كابن لهيعة الذي ضعف بعد احتراق كتبه. [٢].

---

(١) منهج المتقدمين في التدليس ، ناصر بن حمد الفهد ، ص٢٢٩ .

(٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصفين بالتدليس للحافظ ابن حجر ص ٦٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثالث

أسباب ذم التدليس ومساوئ الحديث المدلس

تعددت أقوال أهل العلم في ذكر الأحوال التي تقتضي ذم المدلس وتزهينه، وتعددت مفاسد التدليس بشقيه (الإسناد والشيوخ) ومن ابرز أسباب ذم التدليس إلى ما يلي :

١- أنه سبيل للكذب على رسول الله ﷺ وإفساد للدين بتحليل الحرام ، وتحريم الحلال ، وهذه من الكبائر ، بل من أكبر الكبائر[١]

قال الذهبي : وهو داخل في قوله ﷺ: "من غشنا فليس منا "[٢]، لأنه يوهم السامعين أنه حديث متصل وفيه انقطاع، هذا إن دلس عن ثقة، فإن كان ضعيفاً فقد خان الله ورسوله، بل هو كما قال بعض الأئمة: حرام إجماعاً.[٣]

٢- التزين : إيهام المدلس السماع ممن لم يسمع منه ، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه[٤].

قال أبو مسعود المعافي بن عمران وسئل عن التدليس : أدنى ما فيه التزين[٥] ، وعابه ،جرير بن حازم ، وقال: أدنى ما فيه أنه يُرى الناس أنه سمع ما لم يسمع[٦].

٣- عدول المدلس عن الكشف إلى الاحتمال ، وذلك خلاف موجب

---

(١) التدليس في الحديث ص٩٤ .

(٢) مسلم في صحيحه ،كتاب الإيمان ح ١٠١ .

(٣) فتح المغيث ١ / ٢٢١ .

(٤) الكفاية ص٥١٠ ، النكت ٢/ ٦٣٢ .

(٥) الكفاية ص٥٠٨ .

(٦) الكفاية ص٥٠٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الورع والأمانة[١].

٤- أن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه ، لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل ، فلذلك عدل عن ذكره[٢].

٥- أيهام علو الإسناد : أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طالباً لتوهم علو الإسناد .

٦- الأنفة من الرواية عمن حدثه ، وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم ، وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه[٣] .

٧ - توعير طريق معرفة الراوي[٤] ، وهذا بين في تدليس الشيوخ .

٨- إيهام كثرة الشيوخ، وهذا بين أيضاً في تدليس الشيوخ .

٩- موافقة المدلس ما يدلس به شهرة راوٍ ضعيف يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً ، وهو في نفس الأمر صحيح ، وعكس هذا في حق من يدلس الضعيف ليخفي أمره فينتقل عن رتبة من يُرد خبره مطلقاً إلى رتبة من يتوقف فيه ، فإن صادف شهرة راوٍ ثقة يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه فمفسدته أشد[٥].

١٠- تضييع المروي عنه[٦]: قال ابن دقيق العيد : فإنه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً ، فيسقط العمل بالحديث ، لكون الراوي مجهولاً عند السماع مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر ، وهذه خيانة عظمى ومفسدة كبرى[٧] .

---

(١) الكفاية ص٥١١ .
(٢) الكفاية ص٥١١ .
(٣) الكفاية ص٥١١ .
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص٧٦ .
(٥) النكت ٢ / ٦٢٨ .
(٦) مقدمة ابن الصلاح ص٧٦ ، فتح المغيث ١ / ٢٢٥ .
(٧) الاقتراح في بيان الاصطلاح ، للإمام تقي الدين بن دقيق العيد ص٢٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١١- تصحيح الحديث المروي[١] : قال العراقي عقب قول ابن الصلاح :"
وإن تصحيح المروي عنه " قلت : وللمروي أيضاً أن لا يثبته له ، فيصبر
بما رواته مجهولاً[٢].

١٢- تضعيف بعض الثقات : كما في قصة الوليد بن مسلم الواردة في
تدليس التسوية.

١٣- تصحيح ما ليس بصحيح من الأحاديث : زهذا يقع في تدليس
الإسناد والشيوخ ، لكنه في تدليس التسوية أشد خفاءً .
قال يحيى بن معين : لا يفعل لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء فإذا هو
قد حدثه وثبت ، ولكن يُحدث به كما روي[٣].

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٢٥ .

(٢) شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ الشيخ زكريا بن حمد الأنصاري الأزهري١ / ١٨٨.

(٣) الكفاية ص٥٢٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الرابع

المؤلفات في المدلسين

١- طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر وسماه تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، وجعلهم خمس مراتب.

٢- أسماء المدلسين لجلال الدين السيوطي.

٣- أسماء المدلسين للحسن بن علي الكرابيسي (٢٤٥ هـ) .

٤- التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي وله مؤلفان كذلك أفرد كل منهما لبيان نوع من أنواع التدليس .

٥- التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي

٦- كتاب المدلسين لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦ هـ).

٧- منظومة الذهبي في أهل التدليس تأليف محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(٧٨٤

٨- منظومة الإمام الذهبي في المدلسين شرحا الشيخ عبد العزيز الغماري في كتاب سماه (التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس) والمنظومة موجودة في نهاية كتاب تعريف أهل التقديس

٩- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي من التدليس من الشيوخ للشيخ حماد الأنصاري ،ضم هذا الكتاب رسائل لكل من الحافظ بن حجر ، وبرهان الدين الحلبي ، والسيوطي .

١٠- التدليس في الحديث حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه للدكتور مسفر الدميني ، وهو كتاب معاصر .

١١- التدليس والمدلسون تأليف حماد بن محمد الأنصاري (١٤٢٠ هـ

١٢- منهج المتقدمين في التدليس تاليف ناصر بن حمد الفهد (معاصر)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٣- التدليس والمدلسون تأليف بشير الترابي(سوداني) رسالة ماجستير
١٤- التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلسين لمحمد إبراهيم داود الموصلي (من اليمن)
١٥- التأسيس بذكر من وصف بالتدليس لعاصم بن عبد الله القريـــوتي (أردني) .

المبحث الثالث
العلاقة بين التدليس والإرسال

قال الخطيب البغدادي :" التدليس متضمن الإرسال لا محالة ، لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة ، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع فقط ، وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس متضمناً للإرسال ، والإرسال لا يتضمن التدليس ،لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه"[١] فالتدليس يشبه المرسل في كون كل منهما منقطع ، ويختلف عنه أن الإرسال إنقطاع ظاهر ، والتدليس إنقطاع خفي مع أن راويه يذكره بصيغة توهم الاتصال ، ولهذا لم يذم العلماء من أرسل وذموا من دلس [٢].

والإرسال في اصطلاح المتقدمين يشمل كل انقطاع في الإسناد أياً كان موضعه ، فكل تدليس إرسال [٣]، ولكن هل كل إرسال يعد تدليساً ؟

للإجابة على هذا لا بد من ذكر أنواع الإرسال ، ثم النظر فيما يشمله اسم التدليس منها- باختصار - ثم الغرض من بحث هذا هنا.

المطلب الأول : أنواع الإرسال:

إذا أرسل الراوي عن شخص وروى عنه ما لم يسمعه منه فلا يخلو من ثلاث حالات :

الأولى: أن يكون لم يدرك زمانه .

الثانية : أن يكون أدرك زمانه وعاصره، لكنه لم يسمع منه .

الثالثة : أن يكون لقيه وسمع منه ، لكن هذا الحديث بعينه لم يسمعه منه ، أو تلك الأحاديث بعينها لم يسمعها منه .

فأما النوع الأول:رواية الراوي عمن لم يدرك عصره لا تعد تدليساً ،

---

(١) الكفاية ص ٣٩٥ .

(٢) منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها ص٢٠٣ .

(٣) راجع الكفاية ص ٣٥٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والإشارة إلى من أطلق عليها تدليساً : فذكر أبو عمر بن عبد البر أن قوماً - ولم يسمهم - ذهبوا إلى أنه تدليس، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه إرسال فقط قال : وعلى القول الأول فما سلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره ، اللهم إلا شعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان[١]، فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة.

وممن وقفت على كلام له يسمي فيه رواية الراوي عمن لم يدركه تدليساً ابن حبان، فقد قال في عبد الجبار بن وائل بن حجر : " مات أبوه وائل وأمه حامل به ،كل ما روى عن أبيه مدلس ، وإن كان لا يصغر عن صحبة الصحابة "[٢].

وعلى هذا مشى الذهبي في تعريف التدليس فقال : " ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه ، أولم يدركه[٣]،وقال في ترجمة أبي قلابة عبد الله بن زيد :" إمام شهير من علماء التابعين ثقة في نفسه ، إلا أنه يدلس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس[٤]".

ويحتمل - على بُعد - أن يفسر الإدراك واللحاق في كلام الذهبي باللقي والسماع

فهذا النوع لا إشكال إذاً في عدم دخوله في التدليس إلا على سبيل التوسع كما نقله ابن عبد البر عمن لم يسمهم، ومشى عليه ابن حبان ، وكذلك الذهبي في ظاهر كلامه [٥].

وأما النوع الثاني - وهو الإرسال عمن عاصره ولم يسمع منه -

---

(١) التمهيد، لابن عبد البر ١ / ١٥ .

(٢) مشاهير علماء الأمصار، لأبن حبان البستي ص ١٦٣ .

(٣) الموقظة في مصطلح الحديث ، للذهبي ص ٤٧ .

(٤) الميزان ، للذهبي ٢ / ٤٢٦ .

(٥) الاتصال والانقطاع د/ إبراهيم بن عبد الله ص ١٧٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهل يدخل في التدليس ؟

عرف ابن الصلاح التدليس بقوله : " وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. (١).

فأدخل بن الصلاح هذا النوع في التدليس ، وهو يحكي بذلك اصطلاح أهل الحديث.

وذكر العراقي أن غير واحد من الحفاظ – وسمى منهم البزار وابن القطان – أخرجوا هذا النوع من التدليس ، فخصوه بالنوع الثالث فقط ، وهو رواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه .

ثم قال العراقي :" وما ذكره المصنف – يعني ابن الصلاح – في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث ،وإنما ذكرت قول البزار وابن القطان لئلا يغتر بهما من وقف عليهما فيظن موافقة أهل هذا الشأن لذلك ، والله أعلم.(٢).

هذا وقد تعقب ابن حجر كلام شيخه العراقي ، ونسب قول البزار وابن القطان أيضا إلى الشافعي، وان كلام الخطيب يقتضيه أيضاً ، وذكر أن الصواب أن رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه ليس بتدليس ، وإنما هو إرسال خفي ، ثم قال: " ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم ، عن النبي ﷺ – من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين ، لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعا، ولكن لم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٥ .

(٢) التقييد والإيضاح للعراقي ص ٩٦ . وراجع بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٥ / ٤٩٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعرف هل لقوه أو لا"[١].

وأما النوع الثالث – وهو الإرسال عمن سمع منه فلا إشكال في دخوله في التدليس ، فكل من عرَّف التدليس أدخله فيه ، وهو أيضا موجود بكثرة في استعمال أئمة النقد ، فمن ذلك قول أحمد : " كان أبو حرة صاحب تدليس عن الحسن ، إلا أن يحيى القطان روى عنه ثلاثة أحاديث يقول في بعضها : حدثنا الحسن ،منها :حديث سعد بن هشام ،وحديث عائشة في الركعتين"[٢].

وقال عباس الدوري : سمعت يحيى يقول في حديث : "من وسع على عياله ... " قال :حدثنا أبو أسامة ، عن جعفر الأحمر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر،قلت ليحيى : قد رواه سفيان بن عيينة ، عن إبراهيم بن محمد ، قال يحيى : إنما دلسه سفيان عن أبي أسامة فلقت ليحيى : فلم يسمع سفيان من إبراهيم بن محمد بن المنتشر، فقال: بلى ، قد سمع منه ، ولكنه لم يسمع هذا منه"[٣].

وقال إبراهيم بن عبد الله الهروي في هشيم : "كان يدلس عن أبي بشر أكثر مما يدلس عن حصين "[٤].

وأبو بشر هو جعفر بن إياس ، وحصين هو ابن عبد الرحمن ، وقد سمع منهما هشيم .

والمتأمل في كلام أئمة النقد في موضوع التدليس يدرك بسهولة أن ما ذكره العراقي من أن حد ابن الصلاح للتدليس هو المشهور بين أهل

---

(١) نزهة النظر لابن حجر ص ١١٤ – ١١٥ والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢ / ٦١٤

(٢) علل المروذي ص ٣٨ وراجع العلل ومعرفة الرجال ١ / ٢٦٦، ومسند أحمد ٦/٣٠، ٢٠٣ .

(٣) تاريخ الدوري عن ابن معين ١ / ٢٩٠ .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٣٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث - هو الأقرب للواقع .

فمن ذلك قول بن أبي حاتم : " قلت لأبي : أبو وائل سمع من أبي الدرداء ؟ قال : أدركه ولا يحكي سماع شيء ، أبو الدرداء كان بالشام وأبو وائل بالكوفة، قلت: كان يدلس؟ قال: لا هو كما قال أحمد بن حنبل"(١).

فقوله " كان يدلس ؟ " يدل على أنه قد تقرر عندهم اعتبار رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه تدليساً، فهو بحكم من لم يدركه ، أو لكونه لم يكن غرضه التدليس ،أو لكون الذي أسقط الواسطة هو من دون أبي وائل ، وقد يكون فعل ذلك خطأ .

وقال الحاكم -وهو يعد أجناس المدلسين-: " الجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم ،إنما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل"(٢).

ولما ذكر للذهبي قول أحمد في سعيد بن أبي عروبة : " لم يسمع من الحكم بن عتيبة ... " وعد أحمد أناساً عاصرهم سعيد ، وحدث عنهم ولم يسمع منهم قال الذهبي : " وقد حدث عن هؤلاء على التدليس ، ولم يسمع منهم " (٣) وقال مرة : يعني : يقول : عن ، ويدلس "(٤).

وقال الذهبي أيضاً :" ومن أمثلة التدليس : الحسن، عن أبي هريرة ، وجمهورهم على أنه منقطع "(٥).

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٨٨ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٩ وراجع أيضاً تعريف أهل التقديس لابن حجر ص ١٤٤

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ٦ / ٤١٥ ، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٣٣١ .

(٤) ميزان الإعتدال للذهبي ٢ / ١٥٢ ..

(٥) الموقظة ص ٤٩ ، سير أعلام النبلاء ٥ / ...

المطلب الثاني

تفريق ابن حجر بين التدليس والإرسال الخفي

قال ابن حجر : إن كلام الخطيب يقتضيه - يعني يقتضي ما رجحه - ليس الأمر كذلك ، فإن للخطيب كلاماً آخر لم يذكره ابن حجر يجلي رأيه بوضوح ، قال : والمدلَّس : رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه ، فيتوهم أنه سمع منه ، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه ،هذا هو التدليس في الإسناد "(١).

وقد عقد الخطيب فصلاً في أخبار المدلسين ذكر فيه من دلس عمن لم يسمع منه وعمن سمع منه ، ثم كلامه عن التدليس يدل على إدخال هذه الصورة - وهي رواية المعاصر عمن لم يسمع منه - فيه (٢).

وابن حجر معترف بأنه من الأئمة من يسمي هذا تدليساً ، ولكنه اختار أن يخرج من التدليس ، ويسميه باسم خاص به ، وهو الإرسال الخفي ، تمييزاً للأنواع ، كما قال(٣) ، مع أنه هو ربما سماه تدليساً(٤).

---

(١) الكفاية ص ٢٢ .

(٢) الكفاية ص ٣٥٥ - ٣٦٤ .

(٣) تعريف أهل التقديس ص ٢٥ .

(٤) إتحاف المهرة ١٤ / ١٨١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثالث

الآثار المترتبة من تفريق ابن حجر بين التدليس والإرسال الخفي

الغرض من بحث هذه المسألة عدد من الأمور :

الأمر الأول : رأي ابن حجر – باعتباره تأخر عصره وتحريره لمصطلحات أهل الحديث على طريقة التعاريف – هو المشهور في كتب المصطلح المتأخرة بعده أنه الراجح ، فإذا رجحه الباحث فلا بد أن يستحضر القاعدة السابقة المتضمنة أن هذا الترجيح لا يلغي إستخدام الأئمة بحال ، فإذا وقف الباحث على كلمة لأحد الأئمة يصف فيها شخصاً بالتدليس عن شخص لم يسمع منه فلا يعد هذا تناقضاً ، لأنه اختار أن التدليس من شرطه أن يكون عمن سمع منه ، فهم سائرون على اصطلاحهم، فلا تناقض

وأهم من ذلك أنه لا يجوز أن نجعل وصف إمام لراوٍ بالتدليس عن شخص إثباتاً لسماعه منه ، بناءً على ترجيح ابن حجر لمعنى التدليس، وهو رواية الراوي عمن سمع منه حديثاً لم يسمعه منه، فقد اتضح بجلاء أن الأئمة يطلقون التدليس أيضاً على رواية المعاصر الذي لم يسمع ممن روى عنه (١).

مثال ذلك أن أبا حاتم قال في نقده لحديث رواه زياد بن الربيع ، عن هشام بن حسان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بالإثمد عند النوم فإنه يجلى البصر وينبت الشعر" قال . " هذا حديث منكر ، لم يروه عن محمد إلا الضعفاء : إسماعيل بن مسلم ، ونحوه ، ولعل هشام بن حسان أخذه من إسماعيل بن مسلم ، فإنه كان يدلس "(٢)

---

(١) الاتصال والانقطاع ص ١٩٠ .

(٢) العلل ٢ / ٢٦٠ ، والكامل ٣ / ١٠٥٢ .

الأمر الثاني : إتضح مما تقدم أن التدليس عند أكثر الأئمة له صورتان إحداهما تحديث الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه ، والثانية : تحديثه عمن سمع منه بشيء لم يسمعه منه ، فإذا ارتكب الراوي واحدة منهما وصف بأنه مدلس .

وكثير من المدلسين يرتكب الصورتين جميعا، وهؤلاء لا إشكال فيهم بأنهم يعاملون بأحكام المدلسين في الحالتين ، أما في الأولى فالمقصود بذلك اشتراط تصريح المدلس بالتحديث ليحكم له بالاتفاق أنه سمع ممن روى عنه ، ولا يكفيه إمكان اللقاء الذي يقول به مسلم ومن وافقه ، لأن مسلماً اشترط عدم التدليس وأما في الثانية فالمقصود أحكام المدلسين التفصيلية الآتية في المبحث الثالث(١).

والخلاصة : أن التدليس والإرسال بينهما عموم وخصوص مطلقاً ، فكل تدليس إرسال ، وليس كل إرسال تدليساً ، فالتدليس يشبه المرسل في كون كل منهما منقطع ، ويختلف عنه بأن الإرسال انقطاع ظاهر لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه و والتدليس انقطاع خفي مع أن راويه يذكره بصيغة توهم الاتصال لأن المدلس قيد بذلك اته عن الواسطة وإيهام السماع ممن لم يسمع منه فقط ولهذا لم يذم العلماء من أرسل وذموا من دلس (٢).

وقد أشار إلى ذلك الخطيب كما تقدم وابن رشد البستي حيث قال : "وأما المعاصر غير الملاقي إذا أطلق" عن "فالظاهر أنه لا يعد مدلسا، بل هو أبعد عن التدليس، لأنه لم يعرف له لقاء ولا سماع بخلاف من علم له لقاء أو سماع"(٣) .

---

(١) الاتصال والانقطاع ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) ضوابط قبول عنعنة المدلس ص ٤٧ .

(٣) السنن الأبين ص٦٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع
التدليس وصورة التدليس

سبق في المبحث السابق أن التدليس عند جمهور أئمة النقد هو تحديث الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه ، أو تحديثه عمن سمع منه بشيء لم يسمعه منه.

ومن الملاحظ أن جماعة من الرواة وقع منهم مثل هذا فأطلق عليهم الأئمة المتقدمون وصف التدليس ، وفي المقابل جاءت صورة التدليس عن رواة آخرين ولم يقف على وصف لهم بذلك أحد من الأئمة .

والسؤال هو : هل يصح للمتأخر إذا وقف على راوٍ ورد عنه ارتكاب صورة التدليس وصفه بذلك ، وإن لم يفعله المتقدمون ؟

فإن كان الجواب بالإيجاب فلا شك أن الغرض منه هو أن يأخذ هذا الراوي حكم المدلسين ، وإن كان الجواب بالنفي فهل المقصود منع إطلاق التسمية فقط ، مع أخذ الراوي حكم المدلسين ، أو المنع منهما جميعا[١] ؟

ظاهر صنيع جماعة من الأئمة المتأخرين يدل على أنهم يذهبون إلى أن العبرة بورود صورة التدليس عن الراوي ، وإن لم يوصف بذلك من أحد ممن تقدم ، فقد أطلقوا هذا الوصف على جماعة من الرواة غير مسبوقين بذلك ، فمثلاً وصف ابن الجوزي بشير بن زاذان بالتدليس[٢] ، وكذا وصف الذهبي أبا قلابة الجرمي[٣]، وجبير بن نفير[٤] ، وخالد بن معدان بالتدليس[٥] ، ووصف الهيثمي بذلك شريح بن عبيد الحضرمي[٦] ، وهم غير مسبوقين بذلك ، بل إن أبا قلابة – بخصوصه قال فيه أبو حاتم : لا يعرف له تدليس "[٧].

---

(١) الاتصال والانقطاع ص ٢٠٣.
(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٣٨ .
(٣) ميزان الاعتدال ٢ / ٤٢٦ .
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي ١ / ٥٢ .
(٥) تذكرة الحفاظ ١ / ٩٣ .
(٦) مجمع الزوائد للهيثمي ١ / ٨٨ .
(٧) الجرح والتعديل ٥ / ٥٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الأول

منهج ابن حجر في جمعه وعدّه للمدلسين

في كتابه " تعريف أهل القديس الموصوفين بالتدليس"

كان منهج الحافظ ابن حجر حين جمع أسماء المدلسين في كتاب مستقل وهو " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس " إلا أنه توسع في ذلك فنحا منحى الجمع والاستقصاء والتعلق بأدنى سبب فبلغ عددهم في هذا الكتاب مائة واثنين وخمسين راوياً .

ذكر فيهم من رماه بالتدليس إمام أو أكثر من أئمة هذا الشأن المتقدمين ، وهؤلاء لا إشكال فيهم ، كما ذكر فيهم من وصفه بذلك احد الأئمة المتأخرين ،

وذكر فيهم أيضاً جماعة اعتمد في ذكرهم على مجيء صورة التدليس في رواياتهم ، دون أن ينقل عن أحد وصفهم بذلك ، مثل أيوب السختياني ، ذكره لكونه عاصر أنساً ولم يسمع منه ، ثم روي عنه بالعنعنة أحاديث ، وكذلك ابنا عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- عبد الرحمن وأبو عبيدة ، بناءً على سماعهما من أبيهما شيئا ، وروايتهما عنه أحاديث أخر لم يسمعاها مع أن في ثبوت سماعهما من أبيهما نظراً كبيراً

وأكثر من ذلك أن ابن حجر أثبت في هذا الكتاب من وجدت منه صورة التدليس ولو في حديث واحد ، مثل زيد بن اسلم ، وحماد بن أبي سليمان وخالد بن مهران الحذاء ، وعبد الله بن عطاء الطائفي .

وذكر أيضا من لم يثبت عنه التدليس كابي داود الطيالسي ، حتى أنه ذكر من هذا الضرب البخاري ومسلماً ، لكنه دافع عنهم .

وأثبت فيه من جرَّب التدليس ثم رجع عنه ، كيزيد بن هارون، فإنه قال:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما دلست قط إلا حديثا واحدا عن عوف الأعرابي، فما بورك لي فيه(١).

وأثبت فيهم من يدلس تدليس الشيوخ فلا يسقط أحداً .

وما سار عليه ابن حجر في هذا الكتاب من أن الاكتفاء بوجود صورة التدليس في روايات الراوي كاف للحكم عليه بذلك – يوافق تعليله عدم وصف الجمهور للصحابة الذين وقع منهم ذلك بالتدليس ، فإنه علل ذلك بأنه تأدب معهم.(٢)

فكأنه يقرر أن هذا العمل تدليس ،وحينئذ فما يوجد من الرواة بعدهم من باب أولى أنه تدليس فما المانع من إطلاق الوصف حينئذ(٣) ؟

---

(١) تهذيب الكمال للمزي ٣٢/ ٢٦٨ .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ /٦٢٣ .

(٣) راجع الاتصال والانقطاع ص ٢٠٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثاني

ربما الراوي بالتدليس هو في أحيان كثيرة من باب الدفاع عن الراوي

وكان غرضهم في ذلك صحيحا ،إذ قصدوا حفظ السنة وصيانتها ، فعلى سبيل المثال ألف فيهم ابن المديني كتاباً[١] ، وكذلك الدار قطني[٢] ، ثم الخطيب البغدادي[٣]، وسمى النسائي عدد منهم في جزء صغير[٤] .

وفي أحايين كثيرة يكون الرمي بالتدليس من قبل الأئمة قصد به المدافعة عن الراوي ، وذلك بتبرئته من أحاديث منكرة يرويها ، فيدفعون عنه تعمد الكذب أو الغلط كما قال الإمام أحمد :في داود بن الزبرقان : " إنما كتبت عنه حديثاً وما أراه يكذب ، ولكنه كان يدلس " .

ومثله وصفه لعبد الله بن واقد بن أبي قتادة الحراني،قال عبد الله بن احمد: قلت لأبي : إن يعقوب بن إسماعيل بن صبيح ذكر أنه كان يكذب، فعظم ذلك عنده جدا وقال : كان أبو قتادة يتحرى الصدق ، وأثنى عليه ، وذكره بخير، وقال: قد رأيته يشبه أصحاب الحديث ، وأظنه كان يدلس. ولعله كبر واختلط والله اعلم[٥].

وقال ابن المديني : " لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: " إذا نعس أحدكم يوم الجمعة"، والزهري عن عروة عن زيد بن خالد: " إذا مس أحدكم فرجه "، هذان لم يروهما عن

---

(١) الفهرست لابن النديم ص ٢٨٦، ومعرفة علوم الحديث ص٧١ وتاريخ بغداد ٩/١٠ .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ / ٦٥٠ .

(٣) الكفاية ص ٣٦١ .

(٤) سؤلات السلمي للدارقطني ص ٣٦٧ – ٣٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٧٤ .

(٥) الجرح والتعديل ٥ / ١٩١ ، والعلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحد والباقون يقول: ذكر فلان، ولكن هذا فيه: حدثنا[١].

ومراد ابن المديني أن المناكير التي في حديث بن إسحاق سببها أنه يروي عن ضعفاء ومجاهيل ، ثم يسقطهم تدليساً، فإذا صرح بالتحديث فالمناكير في حديثه قليلة.

وقال الجوزجاني في روح بن جناح: " ذكر عن الزهري حديثا معضلا فيه " ذكر البيت المعمور"، فإن كان قال: سمعت الزهري أرجى، ونُظر في أمره"[٢].

وقال عثمان بن أبي شيبة في حميد بن الربيع وقد رمي بالكذب : " أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع هو ثقة، لكنة شره يدلس " [٣] .

ومثله صنيع عدد من الأئمة مع يحيى بن أبي حية ، حيث وصفوه بالصدق وعزوا ما في روايته من المناكير إلى تدليسه[٤] .

وقال ابن حبان في عيسى بن موسى المعروف بغنجار : " اعتبرت حديثه بحديث الثقات ، وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات ، فلم أر فيما يروى عن المتقنين شيئا يوجب تركه إذا بين السماع في خبره ،لأنه كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم ... " [٥] .

وسلك بن حبان هذه الطريقة في عدد من الرواة[٦].

ويستفاد من هذا كله أن وصف الراوي بالتدليس ليس بالأمر الهين ،

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي ٢ / ٢٧ ، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٢٠ .

(٢) أحوال الرجال ص ٢٧١ ، ، والضعفاء الكبير للعقيلي ٢ / ٥٩ ، والكامل ٣/ ١٠٠٤ .

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ٦١١ .

(٤) تاريخ الدوري عن ابن معين ٢/ ٦٤٢ ، والجرح والتعديل ١٣٨/٩ والمجروحين ٣/ ١١١

(٥) الثقات لابن حبان ٨ / ٤٩٢ .

(٦) الثقات ٨ / ٣٠٩ ، والمجروحين ١/ ٢٠٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سواء بالنسبة لشخصه ، أو لما يترتب على ذلك من إعطائه حكم المدلسين

ويتأكد هذا أذا عرفنا الأسباب التي من اجلها يصف الأئمة صنيع راوٍ بأنه تدليس ، ثم توجد صورة هذا الصنيع عند راوٍ آخر ولا يطلقون عليه ذلك ، فإن معرفتها تفيد في الوقوف عند كلام الأئمة في وصف الرواة بالتدليس ، وعدم تجاوز ذلك(١).

قال ابن رشيد : " فإن قيل قد وجد الإرسال من الصحابة- ﷺ - وممن بعدهم ، ممن يعلم أو يظن أنه لا يدلس عمن لقيه وسمع منه ، قلنا أما حال الصحابة - ﷺ - في ذلك الذين وجبت محاشاتهم عن قصد التدليس - فتحتمل وجوهاً منها :

١ - أن يكونوا فعلوا ذلك اعتماداً على عدالة جميعهم ، فالمخوف من الإرسال قد أمن ....

٢ -ومنها أن يكونوا أتوا بلفظ : قال ، أو عن - ولفظ قال أظهر - إذ هو مَهْيَع الكلام قبل أن يغلب العرف في استعمالهما للاتصال .

٣ - أن يكونوا فعلوا ذلك عند حصول قرينة مفهمة للإرسال ، مع تحقق سلامة أغراضهم ، وارتفاعهم عن مقاصد المدلسين وأغراضهم .

٤ - أن يكونوا أتوا بلفظ مفهم لذلك فاختصره من بعدهم لثقة جميعهم ...

وأما من سوى الصحابة فإنما فعل ذلك من فعله بقرينة مفهمة للإرسال في ظنه وإلا عُدَّ مُدلساً .. ، وبالجملة فلولا ما فُهم قصد الإيهام بالإفهام من جماعة من الأعلام ما جاز أن ينسبوا إلى ذلك ، ولعدوا مرسلين ، كما عد من تحقق منه أنه لا يدلس إذا أرسل "(٢).

---

(١) راجع الاتصال والانقطاع ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) السنن الأبين ص ٦٣ - ٦٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثالث

اعتبار قيد الإيهام في صنيع الراوي حتى يعد مدلساً مع ذكر الأمر الذي يفهم به قصد الإيهام

ورد قيد الإيهام في صنيع الراوي حتى يعد مدلساً في كلام أئمة آخرين قبل ابن رشيد مثل الخطيب البغدادي [١]، لكن هل قصد الإيهام يفهم من مجرد صيغة الرواية ، وذلك بأن تكون محتملة للسماع وعدمه ، أو هو أمر زائد عليها ؟

ظاهر صنيع كثير من الأئمة المتأخرين وغيرهم من الباحثين ممن جمع أسماء المدلسين أن الإيهام يقع بمجرد صيغة الرواية ، ولهذا ذكروا في المدلسين – كما تقدم قريباً – من وجدت منه صورة التدليس ، وإن لم ينص إمام من أهل هذا الشأن على وصفه بذلك [٢].

وكلام ابن رشيد ظاهر في أن الإيهام أمر زائد على مجرد الصيغة ، ويمكن أن يستدل له بقول أبي داود : " كان ابن سيرين يرسل، وجلساؤه يعلمون أنه لم يسمع ، سمع من ابن عمر حديثين ، وأرسل عنه نحو من ثلاثين حديثاً[٣].

ويقول شعبة في التحذير من التدليس : " لأن أقع من فوق هذا القصر أحب إلى من أن أقول لكم قال فلان – لرجل ترون انه قد سمعت ذاك منه – ولم اسمعه ."[٤]

وذكر الشيخ عبد الرحمن المعلمي أن هذا هو مقتضى كلام الإمام

---

(١) الكفاية ص ٣٥٧ ، ٣٦١ .

(٢) الاتصال والانقطاع ص ٢١٥ .

(٣) سؤالات الأجري لأبي داود ٢ / ٥٥ .

(٤) الجرح والتعديل ١ / ١٧٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مسلم ، والخطيب البغدادي قال المعلمي : " وصنيع مسلم يقتضي أن الإرسال على أي الوجهين كان إنما يكون تدليساً إذا كان على وجه الإيهام ، ويوافقه ما في "الكفاية" للخطيب البغدادي ، وذكر مسلم أمثلة فيها إرسال جماعة بالصيغة المحتملة عمن سمعوا منه ولم تعد تدليساً ، ولا عدوا مدلسين ، ومحمل ذلك أن الظن بمن وقعت منهم أنهم لم يقصدوا الإيهام ، وأنهم اعتمدوا على قرائن خاصة كانت قائمة عند إطلاقهم تلك الرواية تدفع ظهور الصيغة في السماع ... "(١).

وإذا كان هذا هو المراد بالإيهام فلا شك أن إدراك المتأخر لغرض الراوي وهل قَصَدَ الإيهام أو لا شِبه متعذر في أغلب الأحيان ، وعليه فينبغي حينئذ الوقوف عند أئمة النقد الأولين .

ثم إن ابن رشيد قد ذكر من وجوه الاحتمالات في عدم تسمية ما وقع من الصحابة تدليساً- أنهم قد يكونوا أتو بلفظ مفهم لذلك - يعني الإرسال - فاختصره من بعدهم ، وهذا المعني ينطبق تماماً على من بعد الصحابة ، وفي نظري أنه أهم سبب مانع من تسمية كل ما جاء على صورة التدليس تدليساً ، فقد تكون صيغة الرواية في الأصل صريحة في عدم الاتصال ، كأخبرت عن فلان ، أو بلغني عن فلان ، ثم يتم تغييرها فيما بعد إلى صيغة (عن) كما يتم ذلك في الصيغ الصريحة في الاتصال .

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه معاذ بن هشام ، ووكيع ويزيد بن هارون ، وإسحاق الأزرق ، وغيرهم عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس قال : :كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم

---

(١) التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن المعلمي ١ / ٧٨ .

الأبرار وتنزلت عليكم الملائكة[١] قال أبو عبد الرحمن:" يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس وقاله أيضاً جماعة من الأئمة[٢] و وقد روى هذا الحديث عبد الله بن المبارك ، عن هشام بن أبي عبد الله و عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثت عن أنس[٣] ، ورواه خالد بن الحارث – في رواية عنه – عن هشام ، عن يحيى قال : بلغني عن انس[٤] ، وفي رواية أخرى عن خالد ، عن هشام ،عن يحيى ، أن أنساً حدث [٥]. . . .

فاتضح من كل هذا أن أصل رواية يحيى لهذا الحديث مرسلة ، وأن روايته بالعنعنة من تصرف من بعده تجوزاً ، وربما أطلق عليه بعض الأئمة أنه وهم ، كما قال أبو زرعة :يحيى بن أبي كثير بلغه عن أنس، وحديثه عنه مرسل أصح وهذا وهم يعني المرفوع يعني في حديثه عن أنس:"أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار[٦].

وحديث منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي إمامة قال :ثم أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة معها صبيان لها ، قد حملت أحدهما وهي تقود الآخر فقال رسول الله ﷺ :"حاملات والدات رحيمات لولا ما يأتين إلى أزواجهن دخل مصلياتهن الجنة "رواه هكذا عن منصور جماعة منهم أبو الأحوص سلام بن سليم ، وشريك، وزياد البكائي ، وسفيان الثوري فيمارواه عنه مؤمل بن إسماعيل[٧] ، ورواه شعبة عن منصور ، عن سالم قال : ذكر

---

(١) سنن النسائي الكبرى ح ٦٩٠١ ، ١٠١٢٨ ، ومسند أحمد ٣ / ١١٨ ، ٢٠١ .

(٢) المراسيل ، لأبن أبي حاتم ، ص ٢٤٠ – ٢٤٤ .

(٣) سنن النسائي الكبرى ح ١٠١٢٩ ومعرفة علوم الحديث ص ١١٧ .

(٤) المراسيل ص ٢٤٣ .

(٥) السنن الكبرى ح ١٠١٢٩

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٤٣ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤ / ٢٣٩ .

(٧) سنن ابن ماجة ح ٢٠١٣ ، ومسند أحمد ٥ / ٢٥٧ ومسند الطيالسي ح ١١٢٦ .

عن أبي إمامة : " أن امرأة أتت النبي ﷺ ... الحديث[١].

وقد توجد صورة التدليس من الراوي لكي يبدوا احتمال آخر أنه لم يقصده.

ومثاله أن عفان بن مسلم روى عن أبي عوانة ،عن أبي إسحاق عن الأغر أبي مسلم، قال :أشهد على أبي هريرة وأبي سعيد أنهما شهدا على رسول الله ﷺ أنه قال :" إن الله يمهل حتى يذهب ثلث الليل ثم يهبط فيقول هل من داع فيستجاب له، هل من مستغفر فيغفر له" وقال عفان: وكان أبوعوانة حدثنا بأحاديث عن أبي إسحاق، ثم بلغني بعد أنه قال: سمعتها من إسرائيل وأحسب هذا الحديث فيها[٢].

وأبو عوانة لم يوصف بالتدليس ، وصورة فعله هذا أنه تدليس، لكن يحتمل أن يكون وقع ذلك منه خطأ، فظن أن هذه الأحاديث مما سمعه من أبي إسحاق مباشرة ، وقد وصفوه بأنه يخطئ إذا حدث من حفظه[٣]

ويلتحق بهذا ما إذا كان إسقاط شيخ الراوي ليس منه ، وإنما وقع ممن بعده إما جزماً أو احتمالاً ، فلا عهدة عليه بيقين .

مثال ذلك: قصة محمد بن القاسم بن سميع الآتية ، فقد سقط من الإسناد رجل واهٍ ، بينه وبين ابن أبي ذئب ، ثم تبين أن الإسقاط ممن بعده.

وكذلك حديث جعفر بن مسافر، حدثني كثير بن هشام ،ثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران ،عن عمر بن الخطاب قال :قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : " ثم إذا دخلت على مريض فمره أن يدعو لك فإن

---

(١) مسند أحمد ٥ / ٢٥٢ ، والمستدرك للحاكم ٤ / ١٧٣ .

(٢) مسند احمد ٢ / ٣٨٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ١١ / ١١٧ - ١٢٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دعاءه كدعاء الملائكة" (١)

فقد سقط من إسناده بين كثير بن هشام ، وجعفر بن برقان رجل ضعيف جداً ، وهو عيسى بن إبراهيم الهاشمي .

قال ابن حجر : " فكأن جعفر (يعني ابن مسافر) كان يدلس تدليس التسوية ،إلا أني وجدت في نسختي من ابن ماجة تصريح كثير بتحديث جعفر له، فلعل كثيرا عنعنه، فرواه جعفر عنه بالتصريح ،لاعتقاده أن الصيغتين سواء من غير المدلس، لكن ما وقفت على كلام أحد وصفه(يعني كثير بن هشام) بالتدليس، فإن كان الأمر كما ظننت أولا ، وإلا فيسلم جعفر من التسوية ويثبت التدليس في كثير، والله أعلم"(٢)

وهناك احتمالات أخرى في هذا المثال ، مثل أن يكون السقط قد وقع خطأ من أحدهما لا على سبيل التدليس ، وقد يكون قد وقع الإسقاط كذلك من ابن ماجة ، أو من الناسخ .

هذا ورد من الاحتجاج به لقول من يقول بوجوب الوقوف عند من وصفهم الأئمة بالتدليس ، وعدم رمي من عداهم بذلك ، وإن جاءتنا عنه رواية فيها صورة التدليس(٣).

ويتلخص من هذا المبحث أمور :

١. لا يصح وصف الراوي بالتدليس وإن جاءت صورته عنه ما لم يصفه بذلك أحد من أئمة النقد ، وعليه فإن كثيراً ممن جمعهم المتأخرون الذين صنفوا في المدلسين ليسوا بمدلسين .

---

(١) سنن ابن ماجة ح ١٤٤١ .

(٢) تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر ٢ / ١٠٧ .

(٣) الاتصال والانقطاع ص ٢٢٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢. كلام أئمة النقد في وصفهم الرواة بالتدليس لا ينبغي قصره على لفظ التدليس ، بل كل كلام لهم يفهم منه ارتكاب الراوي للتدليس فهو مفيد لذلك بعض الرواة الذين وصفهم أئمة النقد بالتدليس لم يذكرهم المتأخرون الذين جمعوا أسماء المدلسين ، ولا شك أننا بحاجة لتضافر الجهود للوقوف على كلام النقاد .

٣. رمي النقاد للراوي بأنه دلس حديثاً ليس معناه وصفه بالتدليس ، فقد يقع ذلك من الرواة على سبيل الندرة ، أو عند الضرورة ، وسيأتي بيان ذلك في المبحث الثامن إن شاء الله تعالى[١].

---

(١) راجع الاتصال والانقطاع ص ٢٣٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الخامس

التدليس والنص على السماع أو نفيه

إن الأئمة النقاد الذين اشتغلوا بالبحث في أصل سماع الراوي ممن يروي عنه ، اشتغلوا كذلك في الأحاديث نفسها ، وتمييز ما سمعه الراوي مما لم يسمعه ، وبذلوا في سبيل ذلك جهداً كبيراً ، لا يقل عما بذلوه في البحث عن أصل سماع الراوي ممن روى عنه .

المطلب الأول

أمثلة لنصوص الرواة أنفسهم فيما سمعوا من شيوخهم وما لم يسمعوه بأنواعها المتعددة

ذكر بعض نصوص الرواة فيما سمعوه أو فيما لم يسمعوه ، ثم أردفها ببعض النصوص عن النقاد .

فأما النوع الأول: نص الرواة على السماع

مثاله: ما رواه ابن المبارك قال قلت لإسماعيل بن أبي خالد : سمعت من زر بن حبيش غير هذا الحديث – حديث ليلة القدر – ؟ قال لا "(١).

وقول أشعث بن عبد الملك الحمراني : " كل شيء حدثتكم عن الحسن فقد سمعته منه إلا ثلاثة أحاديث حديث زياد الأعلم عن الحسن ،عن أبي بكرة أنه ركع قبل أن يصل إلى الصف وحديث عثمان البتي عن الحسن،عن علي في (الخلاص) وحديث حمزة الضبي"، عن الحسن أن رجلا قال : يا رسول الله متى تحرم علينا الميتة ؟ قال :" إذا رويت من اللبن وحانت ميرة أهلك "(٢).

مراد الأشعث هنا: ما رواه عن الحسن مما يرويه الحسن من أحاديث

---

(١) المعرفة والتاريخ ، للفسوي ٣ / ١٨٢ .

(٢) وفي رواية عنه أنها أربعة أحاديث راجع التاريخ الكبير ١/ ٤٣١ والكامل ١/ ٣٦١ .

عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة بهذا الإسناد، حدث به بصنعاء ،وقال عبد الرحمن بن مهدي :سألت سفيان عن هذا الحديث فقال :لم أسمعه من محمد ، وقال علي بن المديني:" حدثنا ابن عيينة قال: أنا حدثت به سفيان بن سعيد، فدل هذا على أن الثوري دلسه عن ابن عيينة والله أعلم"(١).

وربما أتى على المدلس بيان أنه لم يسمع جملة من الحديث ممن روى عنه وأنه سمع تلك الجملة بواسطة.

مثال ذلك :أن يحيى بن سعيد القطان روى عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي، عن أيمن بن خريم حديثاً ، وفيه شعر ، ثم قال : قال لي إسماعيل لم أسمع هذا الشعر من عامر(٢).

وروى جماعة من أصحاب سفيان الثوري منهم الفريابي، ووكيع، وإسحاق الأزرق وغيرهم عنه عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قصة أذان بلال بالأبطح أنه رأى بلالاً يؤذن فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا بالأذان(٣).

ورواه عبد الرزاق، أخبرنا سفيان الثوري ، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال : رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه في اليسرى(٤). وبنحوه رواه مؤمل بن إسماعيل ،عن الثوري ، إلا أنه ليس فيه الدوران(٥).

ثم تبين أن سفيان إنما روى النص عن دوران بلال ، عن حجاج بن

---

(١) علل الدار قطني ٢ / ١٦٨ .
(٢) جامع التحصيل ص ١٧٣ .
(٣) صحيح البخاري ح ٦٣٤ وصحيح مسلم ح ٤٩٩ وسنن أبي داود ح ٥٢٠ وسنن النسائي ح ٦٤٢ ، ح ٥٣٩٣ ، ومسند احمد ٤ / ٣٠٨ واللفظ للفريابي عند البخاري .
(٤) سنن الترمذي ح ١٩٧ ، ومسند احمد ٤ / ٣٠٨ .
(٥) مستخرج أبي عوانة ١ / ٣٢٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن غيره ، ذلك أن يونس بن عبيد – وهو من أصحاب الحسن أيضاً أخذ عن الأشعث أشياء من كلام الحسن ، و قد قيل إن الأشعث لم يسمعها من الحسن فبينهما واسطة[١].

نص الرواة على عدم السماع فهو كثير جداً .

مثاله : ما رواه شعبة عن عمرو بن دينار ،عن جابر بن عبد الله ، قال : " كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني العزل -"

قال شعبة : " قلت لعمرو: أنت سمعته من جابر؟ قال :لا"[٢].

وروي أبو نعيم، قال : حدثنا سفيان ،عن إبراهيم بن عقبة ،عن سعيد بن المسيب قال: إذا أدخل بطنه فهو يحرِّم ،ولا أقول كما قال بن عباس قال عبد الرحمن بن مهدي : سألت سفيان عن حديث إبراهيم يعني بن عقبة في الرضاع يعني هذا الحديث فقال: لم أسمعه، حدثني عنه معمر[٣] .

وروى الأعمش ،عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال : « فلان في النار ينادي يا حنَّان يا منَّان » قال أبو عوانة : قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟، قال: لا حدثني به حكيم بن جبير عنه [٤].

وسئل الدارقطني عن حديث عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر قوله:" ينكح العبد اثنتين، ويطلق تطلقتين، وتعتد الأمة حيضتين ، وإن لم تحض "

فقال: هو حديث يرويه شعبة وابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة ،عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عتبة ،عن عمر، ورواه الثوري

---

(١) راجع طبقات ابن سعد ٧/ ٢٧٦ ، والجرح والتعديل ١ / ١٣٥ وتهذيب الكمال ٣/٢٨٤

(٢) سنن النسائي الكبرى ح ٩٠٩٢ ، ومسند أحمد ٣ / ٣٦٨ ومسند الطيالسي ح ١٨٠٣ ،ومسند أحمد ٣ / ٣٠٩ فقد رواه ابن عيينة أيضاً عن عمرو عن جابر .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٢٢٤ .

(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة بهذا الإسناد، حدث به بصنعاء ،وقال عبد الرحمن بن مهدي :سألت سفيان عن هذا الحديث فقال :لم أسمعه من محمد ، وقال علي بن المديني:" حدثنا ابن عيينة قال: أنا حدثت به سفيان بن سعيد، فدل هذا على أن الثوري دلسه عن ابن عيينة والله أعلم"(١).

وربما أتى على المدلس بيان أنه لم يسمع جملة من الحديث ممن روى عنه وأنه سمع تلك الجملة بواسطة.

مثال ذلك :أن يحيى بن سعيد القطان روى عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي، عن أيمن بن خريم حديثاً ، وفيه شعر ، ثم قال : قال لي إسماعيل لم أسمع هذا الشعر من عامر (٢).

وروى جماعة من أصحاب سفيان الثوري منهم الفريابي، ووكيع، وإسحاق الأزرق وغيرهم عنه عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قصة أذان بلال بالأبطح أنه رأى بلالاً يؤذن فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا بالأذان(٣).

ورواه عبد الرزاق، أخبرنا سفيان الثوري ، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال : رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه في اليسرى(٤). وبنحوه رواه مؤمل بن إسماعيل ،عن الثوري ، إلا أنه ليس فيه الدوران(٥).

ثم تبين أن سفيان إنما روى النص عن دوران بلال ، عن حجاج بن

---

(١) علل الدار قطني ٢ / ١٦٨ .

(٢) جامع التحصيل ص ١٧٣ .

(٣) صحيح البخاري ح ٦٣٤ وصحيح مسلم ح ٤٩٩ وسنن أبي داود ح ٥٢٠ وسنن النسائي ح ٦٤٢ ،ح ٥٣٩٣ ، ومسند احمد ٤ / ٣٠٨ واللفظ للفريابي عند البخاري .

(٤) سنن الترمذي ح ١٩٧ ، ومسند احمد ٤ / ٣٠٨ .

(٥) مستخرج أبي عوانة ١ / ٣٢٩ .

أرطأة عن عون بن أبي جحيفة ، وذكر سفيان أنه لقي بعد ذلك عون بن أبي جحيفة فلم يذكر الاستدارة ، هكذا رواه عنه يحيى بن آدم[١] ، ورواه عبد الله بن أبي الوليد العدني في روايته " لجامع سفيان الثوري "،عن سفيان عن رجل لم يسم ، عن عون[٢].

وهكذا يقال في وضع الإصبع في الإذنين فهو كالاستدارة معروف من رواية الحجاج بن أرطأة ، عن عون[٣].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ح ٢٦١ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١ / ٣٦٩ .

(٣) سنن ابن ماجة ح ٧١١ ،وسنن الدرامي ح ١٢٠٢ وصحيح ابن خزيمة ح ٣٨٨ ، وضعفه بتدليس الحجاج بن أرطاة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثاني

إيراد نصوص النقاد في بيان ما سمعه المدلسون من شيوخهم وما لم يسمعوه بأنواعها المتعددة

يعني: نصوص النقاد فيما سمعه المدلسون ، وفيما لم يسمعوه .

يعني: النقاد على ما سمعه المدلسون.

مثاله : قول أحمد : "سمع عمرو بن دينار من ابن عباس ستة أشياء ..... وذكرها" (١).

وروى علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد قال : قال شعبة لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء، قلت ليحيى :عدّها قال: قول علي ﷺ "الصدقة ثلاثة" وحديث "لا صلاة بعد العصر" وحديث" يونس بن متى"(٢).

وذكر شعبة أيضاً أن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم مولى ابن عباس كتاب إلا أربعة أحاديث وعدّها شعبة : حديث "الوتر" وحديث "القنوت" وحديث "عزمة الطلاق" وحديث "جزاء مثل ما قتل من النعم" "والرجل يأتي امرأته وهي حائض" والباقي أخذه عن مقسم من كتاب ، وربما أجمل ذلك في بعض الروايات ، فجاء فيها أنه سمع منه خمسة أحاديث(٣).

وقد جاء عن شعبة أيضاً أنها ستة أحاديث ، لكن دون عدّ لها(٤).

وقال يحيى القطان : "عدّ علي سفيان عن حبيب بن أبي ثابت سمعت ابن عمر - ثلاثة- بضي حديث "الصلاة" "وتأتونا بالمعضلات" "وسئل بن عمر وأنا أسمع عن رجل وهب لابنه ناقة" ثم قال ليس غير هذه عن ابن عمر(٥).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال : ٢ / ١٨٦ ، وعلل المروذي ص ٢٣٠ .

(٢) المراسيل ص ١٧١ ، والجرح والتعديل ١ / ١٢٧ وسنن الترمذي ح ١٨٣ .

(٣) مسائل أبي داود ص ٤٤٦ والعلل ومعرفة الرجال ١ / ٥٣٦ وشرح علل الترمذي ٢ / ٨٥٠ وتهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٤ .

(٤) الجرح والتعديل ١ / ١٣٩ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٢٠ ، وإتحاف المهرة ٨ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال يحيى أيضاً: عَدَّ عليَّ سفيان، عن حبيب، عن ابن عباس، اثنتين سمعها في "الصرف"، وآخر [١]

ويلاحظ هنا انه قد يقع اختلاف بين الأئمة في عدد الأحاديث التي سمعها المدلس من شيخه، وفي تعيينها.

وهنا سؤال يطرح نفسه ما سبب اختلاف الأئمة في عدِّ ما سمعه الراوي المدلس من شيخه الذي لقيه ؟

هذا الاختلاف قد يكون سببه وقوف إمام على ما لم يقف عليه أو تصحيح الإمام لتصريح بالتحديث، وتوقف غيره فيه، أو عدَّ بعض الأئمة الحديث الواحد حديثين لاشتماله عليهما، أو يكون بعضهم قصد بالحديث أي من المرفوع، وغيره – عدَّ ما هو موقوف أيضاً.

بل ربما جاء الإختلاف عن الإمام الواحد، كما تقدم أنفاً عن شعبة فيما سمعه الحكم من مقسم، وفيما سمعه قتادة من أبي العالية.

وقد يكون نص الناقد على السماع ليس في حديث أو أحاديث بعينها، وإنما هو في جملة أحاديث، كما في قول عمرو بن علي قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح – رجعل يحدثني بها ويقول: ثنا ابن جريج قال :حدثني ابن أبي مليكة فقال: في راحد منها: عن ابن أبي مليكة، فقلت: قل حدثني، قال: كلها صحاح. [٢]

وعلى الباحث أن يدقق جيداً في الروايات المنقولة عن الأئمة فيما سمعه راو من آخر، قبل أن يعتمد على إثبات السماع، فقد روى الحكم بن عتيبة عن مقسم، عن ابن عباس حديث (إتيان الحائض)، وأعله بعض الأئمة بأنه لم يسمعه من مقسم، وإنما سمعه من عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مقسم، ورد ذلك أحمد شاكر معتمداً على أنه جاء عن يحيى

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٢٠ .

(٢) الجرح والتعديل ١ / ٢٤١ .

سفيان وأحمد أنه سمع منه خمسة أحاديث ، وهذا منها ، واستظهر أنه سمعه من عبد الحميد ، و عن مقسم وسمعه من مقسم(١).

وقد دلت الروايات المفصلة أن هذين الإمامين يذكران ذلك عن شعبة ، وأن مراد شعبة بسماعه لحديث (إتيان الحائض) أي بواسطة عبد الحميد ، والغرض من ذلك استثناء ما سمعه الحكم من أحاديث مقسم ، سواء منه مباشرة أو بواسطة ، فإن باقي أحاديثه عنه من كتاب كما تقدم ، وقد ذكر أحمد أن حجاجاً روى عن الحكم ، عن مقسم نحواً من خمسين حديثاً(٢).

نص الناقد على أن الراوي لم يسمع: فقد يكون جاء بصفة مجملة ، فينص الناقد على عدد الأحاديث التي سمعها المدلس ، فباقي رواياته عنه إذاً غير مسموعة ، وربما صرح الناقد بذلك وقد تقدمت هذه النصوص آنفاً.

وقد يكون ذلك بالنص على الحديث المعين وأن المدلس لم يسمعه ، وهذا أيضاً كثير ، فمن ذلك أن الأعمش روى عن إبراهيم بن يزيد التيمي ، عن أبيه عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ قال " : من بني لله مسجداً ولو كمفحص قطاه بنى الله له بيتاً في الجنة " (٣)ـ وقد قال سفيان الثوري ، وشعبة لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي "(٤).

وكذلك قال عبد الرحمن بن مهدي : إنه لم يسمعه(٥).

---

(١) السنن الكبرى للنسائي ح ٩١٠٠ – ٩١٠١ وسنن الدار مي ح ١١١٧وعلل ابن أبي حاتم ١ / ٥٠ والسنن الكبرى للبيهقي ١ / ٣١٥ وتعليق أحمد شاكر على سنن الترمذى ٢٤٩/١ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١ / ٥٣٧ .

(٣) وقد اختلف فيه على الأعمش رفعاً ووقفاً ، والراجح وقفه، راجع مسند الطيالسي ح ٤٦١ ومصنف ابن أبي شيبة ١ / ٣١٠ ، وشرح مشكل الآثار ح ١٥٤٩ ، وصحيح ابن حبان ح ١٦١٠ وعلل ابن أبي حاتم ١ / ٩٧ ، وعلل الدارقطني ٦ / ٢٧٤ .

(٤) التمهيد ١ / ٣٢ .

(٥) علل ابن أبي حاتم ١ / ٩٧ .

وذكر شعبة ، أن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم مولى ابن عباس حديث إحتجامه ﷺ وهو صائم(١) .

ولما روى شعبة، عن أبي إسحاق ،عن البراء ولم يسمعه منه:" أن رسول الله ﷺ مر بناس من الأنصار وهم جلوس في الطريق فقال:" إن كنتم لا بد فاعلين فردوا السلام وأعينوا المظلوم وأهدوا السبيل"- ذكر أن أبا إسحاق لم يسمعه من البراء(٢) .

وكذلك قال ابن المديني : إنه لم يسمعه منه(٣).

وروى الدرامي ،عن عبيد الله بن موسى ،عن سفيان ،عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن بن عباس قال :" ما قاتل رسول الله ﷺ قوما حتى دعاهم" قال عبد الله سفيان لم يسمع من بن أبي نجيح - يعني -هذا الحديث(٤)

وسئل البخاري عن حديث عمروا بن دينار، عن ابن عباس :" أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد " فقال عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث" (٥)

وأدق من ذلك أن يبنوا وقوع التدليس في الكلمة الواحدة في متن الحديث أو إسناده ، فقد اتفقت كلمة أحمد وابن معين على أن شيخهما شيئاً لم يسمع كلمة " فانحرف " في حديثه عن يعلى بن عطاء، قال

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٩٣ ومسائل أبي داود ص ٤٤٦ وأخبار المكيين ص ٢٩٨.

(٢) سنن الترمذي ح ٢٧٢٦ ومسند أحمد ٤ / ٢٨٢ .

(٣) جامع التحصيل ص ٣٠٠ .

(٤) سنن الدارمي ح ٢٤٤٨ ، ومصنف عبد الرزاق ح ٩ ٤٢٧ .

(٥) العلل الكبير ١ / ٥٤٦ ،والعلل ومعرفة الرجال ٢ / ١٨٦ فقد عد احمد ما سمع عمرو بن دينار من ابن عباس وليس هذا منها .

عبد الله: سمعت أبي يقول: لم يسمع هشيم هذه الكلمة من يعلى بن عطاء، في حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه أن النبي ﷺ صلى بهم الغداة فانحرف ... " الحديث[١]

وقال عبد الله بن أحمد : " حدثني أبي، قال: حدثنا هشيم، عن يعلى بن عطاء ،عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل إليه النبي ﷺ ارجع فقد بايعناك" سمعت أبي يقول: قد سمعه هشيم من يعلى عن رجل من آل الشريد وإذا لم يقل خبراً قال :عن عمرو بن الشريد[٢]

ومراد أحمد: أن هشيماً إذا لم يصرح بالتحديث سمى ابن الشريد ، وأنه عمرو بن الشريد ، وقد سمعه هكذا بواسطة عن يعلى بن عطاء ، وحذفها وإذا صرح بالتحديث عن يعلى لم يسم الرجل ، لأنه هكذا سمعه من يعلى مبهماً .

في أشياء كثيرة جداً من هذا القبيل ، يبين فيها الأئمة أن المدلس لم يسمع الحديث أو الكلمة فيه ممن روى عنه .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٢٦٨ ، ومسند أحمد ٤ / ١٦١ وتاريخ الدوري عن ابن معين ١/ ٢٣٠ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٢٧٦ ، وصحيح مسلم كتاب: السلام، باب: إجتناب المجزوم ونحوه ح ٢٢٣١ وسنن النسائي الكبرى ح ٨٧١٥ وسنن ابن ماجة ح ٣٥٤٤ .

المطلب الثالث

طريق الاستفادة من كلام الأئمة في حالة النص على أحاديث سمعها المدلس من شيخه، أو في حالة ذكر عددها من غير نص

أعود لتأكيد ما ذكرته في أول هذا المبحث من أن وقوفنا على نص من الإمام أو عدمه من المدلس ، أو من غيره من النقاد – مخرج للحديث من موضوع التدليس ، بالنسبة لنا ، فقد كفيناه ، وأن الباب واحد في مذاكرة الرواة وللنقاد في إثبات أصل السماع أو نفيه ،وفي إثبات سماع الحديث المعين أو نفيه

وبهذه القاعدة مأثورة عن النقاد أنفسهم وفي نقد الأحاديث، فروى أبو إسحاق عن الحارث بن عبد الله عن علي ﷺ قال : قال لي رسول الله ﷺ يا علي، إني أحب لك ما أحب لنفسي .. " الحديث ، قال أبو داود في سننه له : " أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها "[1]

وقال الترمذي بعد أن روى حديث الحكم عن مقسم ،عن بن عباس قال: ثم بعث النبي ﷺ عبد الله بن رواحة في سرية، فوافق ذلك يوم الجمعة ..." فإنه روى قول شعبة فيما سمعه الحكم من مقسم ثم قال الترمذي : قال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث وعدَّها شعبة، وليس هذا الحديث فيما عدَّ شعبة[2].

وبهذا أيضا نقد الترمذي حديث الحكم ،عن مقسم ،عن بن عباس:" أن النبي ﷺ صلى بمنى الظهر والفجر ثم غدا إلى عرفات[3].

---

(١) سنن أبي داود ح ٩٠٨ وسنن الترمذي كتاب الصلاة باب : ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدتين ح ٢٨٢ وسنن ابن ماجة ح ٨٩٤ ومسند احمد ١/ ١٤٦ .

(٢) سنن الترمذي كتاب: الجمعة، باب : ما جاء في السفر يوم الجمعة ح ٥٢٧ .

(٣) سنن الترمذي كتاب الحج ، باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها ح ٨٨٠ .

وظاهر جداً أن الاستفادة من كلامهم هو في حال النص على الأحاديث ، لا ذكر عددها فقط ، ذلك أن كثير مما ورد عنهم فيه عددها دون النص عليها ، فالفائدة منها حينئذ محدودة ، إذ كل حديث ورد بصيغة محتملة يحتمل أن يكون من العدد الذي سمعه ، ويحتمل ضد ذلك، اللهم إلا في حالات معينة ، يمكن الاستفادة من كلامهم فيها وإن لم ينصوا على الأحاديث المسموعة أو غير المسموعة ، كأن يذكروا صفة للأحاديث التي سمعها ، فيكون ما عداها غير مسموع .

ومثاله أحاديث أبي إسحاق السبيعي ، عن الحارث بن عبد الله ، فقد نص أبو داود - كما تقدم أنفاً - أنه ليس من مسموعه ما هو مسند ، وعلى هذا فكل ما جاء بهذا الطريق من المرفوع فهو منقطع (١).

---

(١) راجع الاتصال والانقطاع ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

المبحث السادس
التدليس والتصريح بالتحديث

اتفق أئمة الحديث على قبول رواية المدلس إذا صرح بالتحديث ، وما
ير من خلاف في هذه المسألة فهو عن غيرهم .

فإذا روى المدلس حديثاً بصيغة صريحة في السماع والاتصال ، مثل :
حدثنا فلان ، وأخبرنا فلان ، وسمعت فلاناً يقول ، ونحو ذلك ، فالقاعدة
العامة فيها أن المدلس يلتحق بغيره ممن لم يوصف بالتدليس ، إذْ خرج بها
عن كونه مدلساً ، ولا يعرف عن أحد من المحدثين بعينه أنه ذهب إلى رد
رواية المدلس بسبب تدليسه وإن صرح بالتحديث ، وإنما يذكر ذلك عن
بعض الأصوليين ، وخص بعضهم الرد بمن يسقط الضعفاء والمجهولين،
فإن روايته مردودة وإن صرح بالتحديث .

ورد رواية المدلس حينئذٍ لا يدخل في باب الاتصال والانقطاع ، وإنما
هو من باب جرح الراوي والقدح في عدالته لارتكابه هذا الفعل ، لما فيه
من الغش والخداع .

والذي عليه أئمة الحديث أن التدليس ضرب من الإيهام وليس بكذب
يُجرَّح به الراوي في عدالته ، وقد فعله أئمة كبار ، فإذا صرح بالتحديث
قبلت روايته بل حكي ابن القطان الإجماع على قبول ما صرح فيه المدلس
بالتحديث إذا كان ثقة[1].

لا شك أن العبرة بما سار عليه أئمة الحديث دون غيرهم ،

وهذه المسألة فيها ثلاثة مطالب تحتاج إلى تنبيه :

---

(١) الكفاية ، ص ٦٣١ ، وبيان الوهم والإيهام ٢ / ٤٣٥ .

المطلب الأول

أثر التدليس على حديث الراوي وإن صرح بالتحديث

كون التدليس غير مؤثر في عدالة الراوي وفي قبول روايته إذا صرح بالتحديث ليس معناه أنه لا تأثير للتدليس مطلقاً على روايات الراوي بصفة عامة ، فالتدليس له تأثير وأي تأثير ، وتختلف درجته بحسب إكثار الراوي من التدليس وإقلاله منه ، وبحسب نوع التدليس الذي يرتكبه ، والرواة الذين يسقطهم ، وأهم ذلك حفظ الراوي وضبطه .

فلا تأثير للتدليس يذكر على من فعله من الأئمة الحفاظ الأثبات ، كالأعمش وهشيم وابن جريج إذا صرحوا بالتحديث .

وفي مقابلهم جماعة من الرواة في حفظهم شيء في الأصل ، ثم ارتكبوا التدليس بكثرة ، وقد يصاحب ذلك الإكثار من التدليس عن الضعفاء والمجاهيل فعاد هذا على جملة رواياتهم بالضعف ، وإن صرحوا بالتحديث ، إذ يخشى أن يكون ما يصرح به بالتحديث - بسبب ضعف حفظه - مما لم يسمعه أصلاً فاشتبه عليه ،أو لُقِّن إياه .

ومثال ذلك: يحيى بن أبي جنه أبي جناب الكلبي، قال فيه يزيد بن هارون: كان صدوقاً ، ولكن كان يدلس(١).

وقال أيضاً :كان أبو جناب يحدثنا عن عطاء، والضحاك، وابن بريدة فإذا وقفناه نقول: سمعت من فلان هذا الحديث فيقول: لم اسمعه منه، إنما أخذت من أصحابنا (٢).

وقال أبو نعيم: أبو جناب ثقة ، كان يدلس "(٣). وقال أيضاً : ما كان به بأس ، إلا أنه كان يدلس "(٤).

---

(١) تهذيب التهذيب ١١/ ٢٠٢ .
(٢) الجرح والتعديل ٩ / ١٣٩ .
(٣) العلل ومعرفة الرجال .
(٤) الجرح والتعديل ٩ / ١٣٩ .

وقال ابن نمير يقول: صدوق ، وكان صاحب تـدليس، أفسـد حديثـه بالتدليس كان يحدث بما لم يسمع. (١).

وقال ابن حبان :" كان ممن يدلس على الثقات ما سمع من الضـعفاء فالتزقت به المناكير التى يرويها عن المشاهير، فوهاه يحيـى بـن سـعيد القطان، وحمل عليه أحمد بن حنبل حملا شديدا. (٢).

وكذا وصفه بالصدق جماعة غير هؤلاء، ورموه بالتـدليس ، وأطلـق وصف الضعف عليه جماعة آخرون .

فهكذا قد أثّر تدليسه على باقي أحاديثه ، فلا يقول قائل : قـد وصـفه الأئمة بالصدق ، فإذا صرح بالتحديث زالت شبهة التدليس فقبل حديثه ،

ومن هذا الباب ترك عبد الرحمن بن مهدي الرواية عن المبارك بـن فضالة فحال مبارك في نفسه لا توجب ترك الرواية عنه ، فهو لا بأس به وقد بين أحمد سبب ترك عبد الرحمن له ، وأنه بسبب كثرة التدليس، قال أحمد : "تركه عبد الرحمن ، لأنه كان يروي أقاويل للحسن ، يأخذها مـن الناس ، قال الحسن وقال الحسن ، فتركه لهذا(٣).

والمتأمل في حال بقية بن الوليد يرى تأثير التدليس على باقي رواياته ، فقد أكثر منه جداً ، وارتكب ضروباً من التدليس ، ولهذا فهو مـع صـدقه وحفظه ليس له في الصحيحين " سوى حديث واحد عند مسلم في المتابعات ، فقد أخرجه من طرق كثيرة "(٤).

والعجيب أن هذا الحديث عند مسلم يحتمل أن يكون بقية دلس فيه مع تصريحه بالتحديث ، فقد قال حدثنا الزبيدي ، عن نافع ، وظاهره أنه يعني محمد بن الوليد الزبيدي الثقة الحافظ ، لكن كان بقية يروي عن سعيد بـن

---

(١) الجرح والتعديل ٩ / ١٣٩ .
(٢) المجروحين ٣ / ١١١ .
(٣) الضعفاء الكبير ص ٥٨٩ .
(٤) صحيح مسلم ح ١٤٢٩ .

عبد الجبار الزبيدي ،وهو ضعيف ، ويروي عن زرعة الزبيدي ،وهو مجهول ، ويقول فيهما : حدثنا الزبيدي ، يوهم أنه محمد بن الوليد [١] وهذا من تدليس الشيوخ .

المطلب الثاني

قد يرد في الرواية تصريح المدلس بالتحديث ومع ذلك لا يقبل

حين يقال بأن المدلس إذا صرح بالتحديث فروايته مقبولة - مراد به أن يصح تصريحه بالتحديث ، فلا يكون هناك خطأ أو لبس في هذا التصريح ، وأن يكتفي به من المدلس ، فكثير من الباحثين يسعى دائبا في البحث عن رواية يصرح فيها المدلس بالتحديث ، وبمجرد وقوفه عليها يحكم بالاتصال دون دراسة لهذه الرواية ، مع أن بعض ما يرد من تصريح بالتحديث من قبل المدلسين بعد دراسته وتمحيصه لا يثبت عنه ، أو يثبت عنه ولكن لا يصح أيضا ، أو يصح ولكن لا يكتفي به، **وجملة ذلك ترجع إلى أربعة أسباب :**

الأول : تعمد بعض المدلسين إخفاء تدليسهم ، فيسلكون طرقاً من أجل ذلك وقد يصرحون بالتحديث مع أنهم قد دلسوا ، إذ لم يسمعوا ذلك ممن رووا عنه ، يفعلون ذلك في مواجهة حرص الرواة على أن يكتشفوا تدليس المدلسين فيميزوا بين ما سمعه المدلس من شيخه ، مما لم يسمعه منه ، .

ومن هذا الباب : ما سماه ابن حجر (تدليس القطع) [٢]، وهو أن يقول المدلس : حدثنا ، ثم يسكت قليلاً ينوي القطع ، ثم يقول فلان، عن فلان،

---

(١) المجروحين ١ / ٩١ ،وشرح علل الترمذي ٢ / ٨٢٤ ، وراجع اثر التدليس على بقية بن الوليد : " جامع التحصيل ص ١١٤ .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ / ٦١٧ ، وتعريف أهل التقديس ص١٣١ وفتح المغيث ١/ ٢١٣ .

وهو أن يسمعه منه .

قال ابن سعد في عمر بن علي المقدمي: " كان يدلس تدليسا شديدا، وكان يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش[١].

وربما سمى المدلس بينه وبين نفسه من حدثه ، كما حكى أبو الأحوص الجشمي محمد بن حيان وذكر هشيماً وتدليسه فقال : « جلست إلى جانبه وهو يحدث ، فجعل يقول : أخبرنا ، يرفع صوته ثم يسكت فيقول فيما بينه وبين نفسه : فلان ، ثم يرفع صوته: داود، عن الشعبي ،عن فلان ،عن فلان »[٢].

ومنه ما سماه ابن حجر أيضاً (تدليس العطف)[٣]، وصفته أن يصرح المدلس بالتحديث عن شيخ له قد سمع منه الحديث ، ثم يعطف عليه شيخاً آخر له لم يسمعه منه .

ومن أدق التدليس وأخفاه تدليس جملة أو كلمة في أثناء الإسناد أو المتن ، كما قال أحمد في هشيم : " كان يدلس تدليس وحشاً ، وربما جاء بالحرف الذي لم يسمعه ، فيذكره ، وفي حديث آخر ، إذا انقطع الكلام يوصله "

الثاني : أخطاء المدلسين أنفسهم ، فيخطئ المدلس ويصرح بالتحديث ظناً منه أنه مما سمعه ، ولا يكون الواقع كذلك .

مثال ذلك ما روى أبو بكر بن خلاد، قال: سمعت يحيى القطان يقول حدثني ابن جريج،عن محمد بن عباد بن جعفر، قال :أتيت جابر بن عبد الله فقلت سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن صوم يوم الجمعة قال: إي ورب

---

(١) طبقات ابن سعد ٧ / ٢٩١ .

(٢) الكفاية ص ١٦٥ .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ١٧ وتعريف أهل التقديس ص٥،وسبق مثاله ص٢٦

الكعبة ،قال يحيى: رفعه، قال فيه: حدثنا - يعني محمد بن عباد - وهو في الكتب عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم تنتفع به [١].

ومراد القطان أن ابن جريج روى له الحديث من حفظه عن محمد بن عباد ابن جعفر ، وصرح بالتحديث عنه ، وهو مخطئ في ذلك ، إذ الحديث في كتب ابن جريج يرويه بواسطة عبد الحميد بن جبير بن شيبة ، عن محمد بن عباد بن جعفر، وقد رواه جماعة عن ابن جريج كذلك ، ورواه آخرون بإسقاط عبد الحميد ، لكن دون تصريح ابن جريج بالتحديث عن محمد[٢].

الثالث :تدليس التسوية: يرتكب بعض المدلسين نوعاً من التدليس لا يسقط فيه شيخه الذي حدثه ، ويرويه عنه بصيغة صريحة في السماع ، لكنه يسقط راوياً من وسط الإسناد ، ويجعل الرواية بين من دون المسقط ومن فوقه بصيغة (عن) ، وقد يكون المسقط ثقة ، فالغرض من إسقاطه طلب علو الإسناد ، وقد يكون ضعيفاً - وهذا هو الغالب - فالغرض منه تقوية الإسناد [٣].

وقد كان الأئمة يسمونه تسوية ، فيقولون : فلان يسوي الأسانيد ، كما قال أبو زرعة الدمشقي : " كان صفوان بن صالح ، ومحمد بن مصفى يسويان الحديث "[٤].

وقال ابن حبان في ابراهيم بن عبد الله المصيصي:"كان يسوي الحديث "[٥].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٣٩ .

(٢) صحيح البخاري ح ١٩٨٤ وصحيح مسلم ح ١١١٤٣ وسنن النسائي الكبرى ح ٢٧٤٦

(٣) الكفاية ص ٣٦٤ ،وبيان الوهم والإيهام ٥ / ٤٩٩ .

(٤) المجروحين ١ / ٩٤ .

(٥) المجروحين ١ / ١١٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واشتهر هذا النوع من التدليس عن بعض مدلسي أهل الشام ، كالوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد ، ومحمد بن المصفى ، وصفوان بن صالح ، وإبراهيم المصيصي ، ونسب ابن حبان هذا الفعل إلى أصحاب بقية ، وأنهم يفعلون هذا أيضاً بأحاديثه(١).

ومن أمثلة تدليس التسوية: حديث رواه بقية بن الوليد قال : حدثنا معاوية بن يحيى ،عن أبي الزناد، عن الأعرج ،عن أبي هريرة قال :قال رسول الله ﷺ:"إن المعونة لتأتي من الله على قدر المؤونة. . . "(٢).

فقد سال ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عنه، فقال أبو حاتم :" كنت معجبا بهذا الحديث حتى ظهرت لي عورته ، فإذا هو: معاوية ، عن عباد بن كثير ، عن أبي الزناد ، وقال أبو زرعة :" الصحيح ما رواه الدراوردي ، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد ، فبين معاوية بن يحيى وأبي الزناد : عباد بن كثير ، وعباد ليس بالقوي " (٣).

وعباد بن كثير هذا هو البصري ، وهو متروك الحديث (٤).

وإذا تبين هذا، فالمدلس تدليس التسوية يحتاج إلى النظر في رواية من بعده وهو فيها تصريح بالسماع أو لا ، ولا يكفي تصريحه هو بالتحديث ، فإذا صرح بالتحديث انتقل النظر إلى رواية من بعده .

الرابع : أخطاء الرواة ،وما يلتحق به من أخطاء النُسَّاخ والطباعة :

فكما يخطئ الراوي عن شيخه أو شيخ شيخه قي رفع حديث أو في وصله أو في تغيير متنه ، يخطئ عليه في التصريح بالتحديث من شيخه .

---

(١) المجروحين ١ / ٩٤ ، ٢٠١ .

(٢) علل الحديث ٢ / ١٣٣ ، والكامل ٤ / ١٤٣٥ ، وكشف الأستار ١٩٥/٢ ح ١٥٠٦ .

(٣) تهذيب التهذيب ٥ / ١٠٠ .

(٤) الجرح والتعديل ٩ / ١٣٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد ذكر أبو حاتم أحاديث من رواية هشام بن خالد الأزرق ، عن بقية بن الوليد يصرح فيها بالتحديث عن ابن جريج ، وحكم أبو حاتم عليها بأنها موضوعة ، ثم قال : " كان بقية يدلس ، فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث حدثنا ولم يتفقدوا الخبر منه"(١).

وقال ابن أبي حاتم : " سألت أبي عن حديث رواه بقية قال :حدثني ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبدءوا بالكلام قبل السلام فمن بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه " ، قال أبي: هذا حديث باطل، ليس من حديث ابن أبي رواد "(٢).

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث – والراوي عن بقية كما في السؤال أبو تقي الحمصي – فقال: هذا حديث ليس له أصل، لم يسمع بقية هذا الحديث من عبد العزيز (يعني ابن أبي رواد) إنما هو عن أهل حمص ، وأهل حمص لا يميزون هذا(٣).

ومن الطريف في هذا أن يبلغ المدلس الخطأ عليه في تصريحه بالتحديث فيصحح هذا الخطأ ، ويبين أنه لم يرويه بصيغة صريحة ، فمن مثال ذلك: قول أبي عبيدة بن عبد الواحد بن واصل الحداد : " كتبت لأبي حرة حديثه: سمعت الحسن ،أو حدثنا الحسن، فقال ما قلت هذا، أنا أقول هذا؟ قال فما قال في شيء سمعت الحسن إلا في ثلاثة أشياء"(٤).

ويلتحق بأخطاء الرواة أخطاء النساخ بالنسبة للمخطوطات ، وأخطاء الطباعة بالنسبة للمطبوعات ، وهذا كثير جداً، وقد شكا من ذلك الإمام الذهبي في عصره وما قبله ، فما الظن بالعصور اللاحقة ؟ قال : " فإذا قال

---

(١) علل الحديث ٢ / ١٢٦ ، ٢٩٥ .
(٢) علل الحديث ٢/ ٢٩٤ .
(٣) علل الحديث ٢ / ٣٣١ .
(٤) العلل ومعرفة الرجال ١ / ٢٦٦وما بعدها ، وسؤالات أبي داود ص ٣٢٩ .

أو بقية : عن الأوزاعي فواه ، فغنهما يدلسان كثيراً عن الهلْكَى ،
أصحاب الصحاح حديث الوليد و فما جاء إسناده بصيغة عن ابن
عن الأوزاعي - تجنبوه ، وهذا في زماننا يعثر نقده على المحدث ،
أولئك الأئمة كالبخاري وابن أبي حاتم وأبي داود - عاينوا الأصول ،
عرفوا عللها ، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد ، وفقدت العبارات المتيقنة ،
ومثل هذا ونحوه دخل الداخل على الحاكم في تصرفه في (المستدرك)"[1].
والتفريق بين ما هو من أخطأ الرواة وما هو من أخطاء النساخ قد لا
يكون دائماً ، لكن النتيجة واحدة .
ولأهمية هذا الموضوع سأذكر الآن جملة من الأحاديث كأمثلة على
هذه المسألة .
- منها ما أخرجه البخاري عن شيخه علي بن المديني عن محمد بن
عبد الرحمن أبو المنذر الطفاوي عن سليمان الأعمش قال :حدثني مجاهد،
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال :أخذ رسول الله صلى الله
عليه وسلم بمنكبي فقال كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل "[2].
فهذا الحديث أنكر الإمام عمرو بن محمد الناقد على علي بن المديني
جعله رواية الأعمش عن مجاهد بصيغة (حدثني) ، وذكر أن الطفاوي
إنما حدثهم بالعنعنة بين الأعمش ومجاهد ، واستظهر أن الأعمش إنما
رواه عن ليث بن أبي سليم ، عن مجاهد [3].
وذكر ابن رجب أن جماعة - لم يسمهم - أنكروا كذلك سماع الأعمش
لهذا الحديث من مجاهد [4].

---

(١) الموقظة ص ٤٦ .
(٢) صحيح البخاري ك : الرقاق باب : قول النبي ﷺ كن في الدنيا كأنك غريب ح ٦٤١٦
(٣) الضعفاء الكبير ٣ / ٢٣٩ .
(٤) شرح علل الترمذي ٢ / ٨٥٤ ، وجامع العلوم والحكم ص ٣٥٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتأيد هذا بأن جماعة آخرين رووه عن الطفاوي بالعنعنة ، وكذلك رواه غير الطفاوي بالعنعنة أيضاً[١]، ثم إن الحديث معروف عن ليث بن أبي سليم حيث رواه حماد بن زيد، وسفيان الثوري، وأبو معاوية عن مجاهد[٢].

وقد سئل الأعمش عن شئ رواه عن مجاهد ، فذكر أنه سمعه من ليث بن أبي سليم[٣].

ولعل البخاري تسامح في إخراجه لكونه في الرقاق ، ثم له طريق آخر إلى ابن عمر ، فقد جاء عن الأوزاعي ، عن عبدة بن أبي لبابة ،عن ابن عمر[٤]، لكن عبدة بن أبي لبابة رأى ابن عمر، وفي سماعه منه خلاف[٥].

مثال آخر ما أخرجه مسلم عن نصر بن علي الجهضمي ،عن أبي أسامة حماد بن أسامة ،عن الأعمش قال حدثنا أبو صالح ، عن أبي هريرة قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ... " الحديث[٦].

فهذا الحديث رواه محمود بن غيلان عن أبي أسامة فلم يذكر تصريح الأعمش بالتحديث من أبي صالح [٧]، وهكذا رواه جمع غفير عن الأعمش، فلم يذكروا تصريحه بالتحديث[٨].

---

(١) صحيح ابن حبان ح ٦٩٨ والمعجم الكبير ح ١٣٤٧ ،وفتح الباري ٢٣٣/١١ .

(٢) سنن الترمذي ح ٢٣٣٣ وسنن ابن ماجة ح ٤١١٤ .

(٣) العلل ومعرفة الرجال ١ / ٢٥٥ .

(٤) مسند أحمد ٢ /١٣٢ ، وعلل ابن أبي حاتم ٢ /١١٧ .

(٥) المراسيل ص ١٣٦ وحلية الأولياء ٦ /١١٥ وتهذيب الكمال ٥٤٣/١٨ .

(٦) صحيح مسلم ح ٢٦٩٩ .

(٧) سنن الترمذي ح ٢٦٤٦ .

(٨) صحيح مسلم ح ٢٦٩٩ وسنن أبي داود ح ٤٩٤٦ وسنن الترمذي ح ١٤٢٥ وسنن النسائي الكبرى ح ٧٢٨٨ وسنن ابن ماجة ح٢٢٥ ، وعلل الدارقطني ١٨٥/١٠ .

ورواه أسباط بن محمد ، عن الأعمش ، قال حدثت عن أبي صالح[١]، ورواه عبيدة بن الأسود، عن الأعمش، عمن حدثه عن أبي صالح [٢].

وبهذا أعله جماعة من الحفاظ منهم الترمذي ، وأبو الفضل بن الشهيد ، والدارقطني ، وهو ظاهر صنيع النسائي[٣].

وقال أبو زرعة لما سئل عن رواية الجماعة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح : " منهم من يقول الأعمش ،عن رجل، عن أبي هريرة ،عن النبي ﷺ والصحيح عن رجل، عن أبي هريرة ،عن النبي ﷺ [٤].

وإنما سقت هذين المثالين من " صحيح البخاري " و " صحيح مسلم " ليدرك الباحث ضرورة مراعاة الخطأ في التصريح بالتحديث من مدلس ، وأنه إذا كان قد استدرك على هذين الكتابين مع جلالتهما ، وتحري مؤلفيهما البالغ - فغيرهما من باب أولى ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

وبعد ، فهذه أربعة أسباب إذا وجد واحد منها لزم التوقف في تصريح المدلس بالتحديث ، ولا شك أن ترجيح وجود الأول والثاني والرابع منها ليس بالأمر اليسير ، وإنما تثور الشبهة إذا عارض التصريح بالتحديث ما يعلم منه الانقطاع ، والباحث - إذا واجه مثل هذا - عليه أن يقوم بالدراسة المتأنية ، والموازنة بين دلائل إثبات السماع من عدمه [٥].

---

(١) سنن أبي داود ح٤٩٤٦ وسنن الترمذي ح١٤٢٥، وعلل الأحاديث في صحيح مسلم ص١٣٦

(٢) علل الدارقطني ١٠/ ١٨٥ وعلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٢٢ وفتح الباري لابن رجب ٢ / ٢٨٤ .

(٣) سنن الترمذي ح ١٤٢٥ ، ، سنن النسائي الكبرى ح ٧٢٨٨ وعلل الأحاديث في صحيح مسلم ص ١٣٦ ،وجامع العلوم والحكم ص ٣١٨

(٤) علل ابن أبي حاتم ٢ / ١٦٢ .

(٥) راجع الاتصال والانقطاع ص ٢٨٠ - ٢٨٤ .

المطلب الثالث

ما يقوم مقام التصريح بالتحديث رواية من عرف أنه لا يأخذ من شيوخه إلا ما كان مسموعاً لهم عمن رووا عنه

والمعنى أنه يقوم مقام تصريح المدلس بالتحديث أن تأتي الرواية عنه من طريق من عرف بالانتقام عن شيخه ، وأنه لم يأخذ عنه إلا ما كان قد سمعه، أو يأخذ عنه لكن لا يحدث عنه إلا بما كان مسموعاً له.

وقد عرف الإلتزام بهذا عن جماعة من تلاميذه المدلسين ، ومن أشهرهم شعبة ، ويحيى القطان .

ومن النصوص الدالة على ذلك ما روه شعبة في خصوص المدلسين قوله : كنت أتفقد فم قتادة ، فإذا قال : سمعت ، أو حدثنا – حفظت ، وإذا قال : حدث فلان ، تركته "[١].

وقال أيضا: كفيتكم تدليس ثلاثة : الأعمش، وأبو إسحاق ، وقتادة "[٢].

واستثنى شعبة من روايته عن قتادة عن أنس أربعة أحاديث ، فإنه تساهل فيها، ولم يسال قتادة عن سماعه ، أحدهما: حديث إقامة الصفوف في الصلاة[٣]، وجاء عن قوله في هذا الحديث : " كرهت أن أوقفه عليه فيفسده عليَّ فلم أوقفه عليه[٤] ، وقال أيضا : " داهنت في هذا الحديث ، لم

---

(١) الجرح والتعديل ١ / ١٦١ والعلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٤٤ والمدخل في أصول الحديث ص ٩٤ والكفاية ص ١٦٤ .

(٢) معرفة السنن والآثار ١/ ٦٥ ومعرفة علوم الحديث ص ١٠٤ .

(٣) سؤالات أبي داود ص ٣٤٩ والمعرفة والتاريخ ٢ / ٢٧٧ والجرح والتعديل ١ / ١٧٠ وفي هذا الموضع لم يستثن مما حدث عن قتادة عن أنس ، سوى هذا الحديث ، فالظاهر ان شعبة لم يحدث بالثلاثة الباقية .

(٤) الجرح والتعديل ١ / ١٧٠ .

لسماعه من قتادة : أسمعته من أنس أم لا ؟[١].

وقال ابن المديني في كلامه على أصحاب قتادة الكبار " وشعبة أعلم بما سمع وما لم يسمع "[٢].

ومما جاء عن يحيى القطان في شيوخه المدلسين قوله : " لم أكن أهتم لسفيان (يعني الثوري) أن يقول – لمن فوقه – قال : سمعت فلاناً ، ولكن كان يهمني أن يقول هو : سمعت فلاناً ، وحدثني فلان "[٣].

وقال أيضاً : " ما كتبت عن سفيان شيئا إلا قال حدثني أو حدثنا إلا حديثين . . . "[٤].

وذكر سفيان الثوري معتمر بن سليمان فقال فيه : "معتمر رجل صالح، يأخذ عن كل "،وفسر أحمد ذلك بقوله كان معتمر لا يوقفه، يقول: يأخذ عن كل سفيان، عن رجل وسفيان بلغه ، ثم قال أبي : ليس مثل يحيى يوقّفه قل حدثني ، قل : سمعت [٥].

ولذلك قال علي بن المديني : " الناس يحتاجون في حديث سفيان إلى يحيى القطان ، لحال الأخبار "[٦].

وقال البخاري : " أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد ، لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه[٧].

---

(١) معرفة الرجال ٢ / ١٩٤ ، والمعرفة والتاريخ ٢ / ١٤٠ وراجع رواية شعبة عن شيوخه المدلسين : فح الباري ٤ / ٣٨ .

(٢) التاريخ الكبير ٤ / ١٥٩ ، والكفاية ص ٣٩٣ .

(٣) التاريخ الكبير ٤ / ٩٢ ، والكفاية ص ٣٦٣ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ١ / ٢٤٢ وسمى أحمد الحديثين ومعرفة الرجال ١ / ١٥٩ ،وسير أعلام النبلاء ٩/ ١٧٩ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ١١٢ .

(٦) الكفاية ص ٣٦٢ .

(٧) الكامل ١ / ١١١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومما جاء عن يحيى أيضاً قوله في أبي حُرَّة واصل بن عبد الرحمن : كتبت عن أبي حُرَّة أحاديث يسيرة ، ما قال : سمعت ، وسألت (١) . .

وسمع يحيى القطان من إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أحاديث كثيرة وكان يميز ما دلس فيه إسماعيل مما ليس كذلك ، قال أحمد: " كنت أسال يحيى ابن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن شريح وغيره، فكان في كتابي : إسماعيل قال: حدثنا عامر، عن شريح ، حدثنا عامر، عن شريح، فجعل يحيى يقول إسماعيل عن عامر، فقلت: إن في كتابي حدثنا عامر حدثنا عامر، فقال لي يحيى: هي صحاح، إذا كان يعني- مما لم يسمعه إسماعيل من عامر- أخبرته(٢).

وقال ابن المديني : " قلت ليحيى يعني القطان ما حملت عن إسماعيل عن عامر هي صحاح ؟ قال: نعم ، إلا أن فيها حديثين أخاف أن لا يكون سمعهما، قلت ليحيى: ما هما ؟ قال: قال عامر في رجل خير امرأته فلم تختر حتى تفرقا والآخر قول علي رضي الله : عنه في رجل تزوج امرأة على أن يعتق أباها"(٣).

وقال أيضاً كل شيء كتبت عن إسماعيل : حدثنا عامر ، إلا أن يسمي رجلاً دون الشعبي "(٤).

فهذه الكلمات وأمثالها تفيد ثبوت سماع المدلس وإن جاء الحديث عنه غير مصرح فيه بالسماع ، ويبقى حكمها حتى يعارضها ما هو أخص وأقوى منها في ظهور التدليس .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٢٩ .
(٢) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥١٩ .
(٣) جامع التحصيل ص ١٧٣ ، والجرح والتعديل ٢/ ١٧٥ .
(٤) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣١٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث السابع
رواية المدلس بصيغة محتملة للسماع

إذا روى المدلس بصيغة محتملة للسماع وعدمه مثل :قال فلان ، وذكر فلان ،وحدث فلان ، وعن فلان ، ونحو ذلك ، ولم نقف على نص في إثبات السماع أو عدمه ، فروايته والحال هذه إحدى المسائل العويصة في نقد المرويات ، حتى أن الإمام أحمد لما سئل عن الرجل يُعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل فيه : حدثني أو سمعت ؟ قال:" لا أدري" [١].

يضاف إلى ذلك أن بعض الذين تعرضوا لبحث هذه المسألة خلطوا فيها بين الاحتجاج برواية المدلس إذا احتمل السماع وعدمه ،وبين الحكم باتصالها ، كما ادخلوا فيها حكم رواية المدلس إذا صرح بالتحديث[٢].

ومع صعوبة هذه المسألة – وهي الحكم على رواية المدلس إذا لم يصرح بالتحديث من حيث الاتصال وعدمه – فإن الناظر في كلام الأئمة وفي أحكامهم يمكن أن يصل إلى رأي في هذه القضية الشائكة ، وقبل ذكر ذلك لا بد من عرض ما يحكى فيها من أقوال ، وجملتها ترجع إلى ثلاثة أقوال جمعتها في ثلاث مطالب :

---

(١) سؤالات أبي داود ص ١٩٩ ، وشرح علل الترمذي ٢ / ٥٨٣ .

(٢) راجع الكفاية ص ٣٦١ – ٤٦٤ ، والتدليس في الحديث ص ١١٠ – ١١٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الأول

رواية المدلس الثقة محمولة على الإتصال

أن رواية المدلس بهذه الصفة إذا كان ثقة محمولة على الاتصال ما لم يتبين أنه دلس في حديث بعينه ، ولا يحكم على رواية المدلس بالانقطاع إلا إذا تبين أنه دلس في تلك الرواية بعينها .

وهذا القول حكاه ابن القطان هكذا بإطلاق عن قوم لم يسم أحد منهم ، وخصصه مرة حين حكاه عنهم بمن عرف عنه أنه لا يدلس إلا عن ثقة عنده[1].

وينسب هذا القول إلى يحيى بن معين ، فقد قال في يعقوب بن شيبة " سألت يحيى بن معين عن التدليس ، فكرهه وعابه ، قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول حدثنا أو أخبرنا، فقال :لا يكون حجة فيما دلّس فيه"[2].

فهذا يحتمل أن يكون مراده ما تبين أنه دلّس فيه ، فيوافق هذا القول . وبناء على هذا الاحتمال نسب هذا القول إلى ابن معين ، ويحتمل أن يكون مراده ما لم يصرح فيه بالتحديث ، فإن عدوله عن التصريح يوجب ريبة أن يكون دلّس فيه ، والاحتمال الخير هو الذي فهمه ابن رجب والسخاوي من جواب ابن معين[3] وهو الأقرب .

وقال أحمد حين سئل عن هشيم : " ثقة إذا لم يدلس[4]. – ومراده إذا لم يصرح بالتحديث ، يدل عليه قوله في حديث لهشيم : " لم يقل فيه : أخبرنا ، فلا أدري سمعه أم لا "[5].

ويحتمل أن يكون ابن القطان عني بالقوم الذين لم يسمهم (ابن حزم الظاهري) فإنه كثير الاستمداد منه ، وله كلام يقرب من هذا القول ، فقد

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٢ / ٤٣٥ ، ٥ / ٤٩٣ .

(٢) الكفاية ص ٣٦٢ ، والتمهيد ١/ ١٨ .

(٣) شرح علل الترمذي ٢ / ٥٨٢ ، وفتح المغيث١ / ٢١٦ .

(٤) طبقات الحنابلة ١ / ٣٤٨ .

(٥) مسائل أبي داود ص٤٤٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال بعد أن قسم المدلسين إلى قسمين : " أحدهما حافظ عدل، ربما أرسل حديثه، وربما أسنده ... ، نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده ، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئا من ذلك، وسواء قال :أخبرنا فلان، أو قال: عن فلان ، أو قال: فلان ، عن فلان ،كل ذلك واجب قبوله، ما لم نتيقن أنه أورد حديثا بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط ، وأخذنا سائر رواياته.. وهذا النوع منهم كان جلة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري وأبي إسحاق السبيعي وقتادة بن دعامة ، وعمرو بن دينار، وسليمان الأعمش ، وأبي الزبير، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة"[1].

ومن هنا عرف أن ابن القطان عبر بالتبيين بدل اليقين. وهذا بخلاف ابن حزم.

المطلب الثاني

رواية المدلس بصيغة محتملة للسماع محمولة على الانقطاع أبداً، إلا إذا روى بصيغة صريحة فيحكم لروايته بالإتصال.

والمعنى: أن رواية المدلس بصيغة محتملة للسماع محمولة على الانقطاع أبداً ، ولا يحكم لروايته بالاتصال إلا إذا روى بصيغة صريحة فيه ، كحدثنا وسمعت وأخبرنا ، يستوي في ذلك المكثر من التدليس والمقل منه ، حتى لو دلس مرة واحدة أخذ هذا الحكم .

وهذا قول الشافعي ، مشهور عنه ، قال الشافعي : " وأقبل الحديث : حدثني فلان عن فلان، إذا لم يكن مدلساً ومن عرفناه دلّس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته ، وليست تلك العورة بكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق ، فقلنا لا نقبل

---

(١) الإحكام لابن حزم ١ / ١٥٨ .

من مدلس حديثا حتى يقول فيه :حدثني ، أو سمعت "[١].

وتبع الشافعي على هذا جماعة من الأئمة منهم ابن حبان ، فإنه قال وهو يعدد أجناس أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها : " الجنس الثالث: الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار، مثل قتادة، ويحيى بن أبى كثير، والأعمش ، وأبو إسحق، وابن جريج، وابن إسحق، والثوري، وهشيم، ومن أشبههم ممن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين ، وأهل الورع في الدين،كانوا يكتبون عن الكل، ويروون عمن سمعوا منه، فربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه عن أقوام ضعفاء ، لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس، وإن كان ثقة حدثني ، أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبره، وهذا أصل أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - رحمه الله - ومن تبعه من شيوخنا[٢].

ومنهم الخطيب البغدادي ، وقد نص- كالشافعي- على ثبوت هذا الحكم في حق من دلّس مرة واحدة[٣].

ورأي الخطيب البغدادي في رواية المدلس إذا روى بصيغة محتملة للسماع وعدمه أشد ما وقفت عليه من أقوال للأئمة [٤].

---

(١) الرسالة ص ٣٧٩ - ٣٨٠ ، وراجع الجليس الصالح ٢ / ٤٢٨ وشرح علل الترمذي ٥٧٧ ، ٥٨٢ .

(٢) المجروحين ١ / ٩٢ ، وراجع صحيح ابن حبان ١ / ١٦١ ، والثقات ١ / ١٢ .

(٣) الكفاية ص ٣٦١ - ٣٦٤ .

(٤) الاتصال والانقطاع ص ٣١٨.

المطلب الثالث

التفريق بين المقل من التدليس وبين المكثر منه

للتفريق بين المقل من التدليس وبين المكثر منه ، فالمقل روايته بصيغة محتملة للسماع وعدمه محمولة على الاتصال ، والمكثر روايته محمولة على الانقطاع، وهو القول الراجح .

وهذا القول منقول صراحة عن ابن المديني ، فيمكن نسبته إليه والنفس مطمئنة ،في موضوع عسر فيه الوقوف على أقوال صريحة لغيره من أئمة الجرح والتعديل في عصر الرواية ، فقد سأله يعقوب بن شيبة عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل : حدثنا ؟ - فقال : " إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول : حدثنا "(١).

ومراده بالغالب - فيما يظهر - أي كثر ذلك منه وعرف به ، إذ يبعد أن يكون مراده ظاهر اللفظ ، لأن معرفة ذلك تقتضي تمييز ما دلس فيه مما سمعه ثم الموازنة ، وإذا عرف ما دلس فيه انتهى الأمر ، اللهم إلا أن يقال : إنه أمكن تمييز ما دلس فيه فكان هو الغالب على روايته ، وعنده فوق ذلك أشياء رواها بصيغة محتملة لم تتميز ، فقد نقل عنه يعقوب بعد ذلك قوله : " والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى القطان يعني على أن سفيان كان يدلس، وأن القطان كان يوقفه على ما سمع وما لم يسمع "(٢).

ولا يقول أحد إن رواية سفيان الثوري أكثرها مدلسة ، بل قد قيل: إنه من المقلين من التدليس ، يقول البخاري :" ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، ولا عن سلمة بن كهيل ، ولا عن منصور - وذكر

---

(١) الكفاية ص ٣٦٢ ، والتمهيد ١ / ١٨ .

(٢) الكفاية ص ٣٦٢ و والتمهيد ١ / ١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشايخ كثيرة - لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقلَّ تدليسه!

ولعل المراد بقلة تدليسه مقارنة بكثرة مروياته، فإنه واسع الرواية جداً.

وهو يدل على أن الأصل في رواية من عرف بالتدليس أنه لابد من تصريحه بالتحديث .

ويمكن أن ينسب هذا القول إلى يحيى بن معين ، ومثل ذلك كلمة أحمد في حق هشيم بن بشير ، قال منها : سألت احمد عن هشيم فقال ثقة إذا لم يدلس ، فقلت له : والتدليس عيب هو ؟ قال : نعم"(٢) .

فمراد أحمد - فيما يظهر - أنه ثقة إذا صرح بالتحديث ، وبه يعرف أنه لم يدلس .

وقد ذكر مسلم في معرض مناقشته لقوله من يشترط ثبوت التصريح بالتحديث لإثبات السماع من راوٍ وآخر معاصر له ما يمكن اعتباره نقلاً لقول ابن المديني عن الأئمة كلهم .

وهذا القول - وهو مطالبة المعروف بالتدليس بالتحديث - نقل ابن عبد البر الإجماع عليه(٣)

والمتتبع لموقف الأئمة من المدلسين يرى بوضوح أن مذهبهم هو ما أجاب به علي بن المديني ، ونقل ابن عبد البر الإجماع عليه ، وهو الأقرب لتفسير عبارة أحمد ، وابن معين ، فهم يشترطون تصريح المدلس بالتحديث وما يقوم مقامه ، ولكن من كثر منه التدليس حتى عرف به واشتهر عنه ، ثبتاً يدلس كثيراً ، فما قاله في حديثه : أخبرنا ، فهو حجة ، وما لم يقل

---

(١) العلل الكبير ٢ / ٩٦٦ .
(٢) طبقات الحنابلة ١ / ٣٤٨ .
(٣) التمهيد ١ / ١٣ .

بحجة : أخبرنا ، فليس بشيء "[١]

وقال الذهلي في ابن جريج: "يقول ابن جريج إذا أخبر الخبر فهو جيد وإذا لم يخبر فلا يعبأ به [٢]وقال أيضاً :" إذا قال حدثني ، وسمعت ، فهو محتج بحديثه ، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[٣] .

وقال أبو حاتم في الحجاج بن أرطأة :" صدوق يدلس عن الضعفاء يجتنب حديثه وإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع ولا يحتج بحديثه[٤]

ويؤكد ما تقدم – بل هو فاصل في الموضوع – نصوصهم الكثيرة في أن المعروف بالتدليس إذا قال : قال فلان ، أو ذكر فلان – يعني لم يأتي بصيغة صريحة في السماع – علم أن ذلك الحديث لم يسمعه ، فلم يبق مجال للقول بأن الأئمة لا يفتشون عن التدليس ، وان الصيغة المحتملة محمولة على السماع حتى نتيقن الإنقطاع ، أو تبين لنا .

قال يحيى القطان في ابن جريج :" إذا قال حدثني فهو سماع ، وإذا قال : أخبرني فهو قراءة ، وإذا قال : قال ، فهو شبه الريح[٥] .

والخلاصة من كل ما تقدم أن أئمة النقد على اختلاف طبقاتهم يطالبون المعروف بالتدليس بالتصريح بالتحديث ، وانه إذا أتى بصيغة محتملة للسماع وعدمه فقد ارتكب التدليس فهي دلالة على أنه قد دلس ، ولا يحتاج الأمر إلى قرينة خارجية [٦].

---

(١) طبقات ابن سعد ٧ / ٣١٣ .

(٢) تاريخ الدارمي عن ابن معين ص٤٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ٦ / ٤٠٦ .

(٤) الجرح والتعديل ٣ / ١٥٦ .

(٥) تهذيب الكمال ١٨ / ٣٥١ .

(٦) راجع الاتصال والانقطاع ص ٣٢٠ – ٣٢٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثامن
تعليل الإسناد بتدليس غير مدلس
المطلب الأول
مسوغات تعليل الإسناد بتدليس غير مدلس

ومعنى ذلك أنه ربما تشتد نكارة الحديث ، فيحتاج الباحث إلى الطعن في الإسناد بأمور خفية وفيما يتعلق بالتدليس ، عليه أن يستحضر إذا واجه بعض الأئمة كشعبة بن الحجاج من توقفهم في الإسناد غير المصرح فيه بالتحديث ، وإن لم يكن الراوي مدلساً.

ويستحضر كذلك ما نقل عن بعض الأئمة من ارتكاب جمع كثير من الرواة للتدليس دون تحديد ، كقول شعبة : " ما رأيت أحداً إلا وهو يدلس ، إلا عمرو بن مرة ، وابن عون[١]، وقول يزيد بن هارون قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً إلا وهو يدلس إلا شريكا ومسعر بن كدام"[٢].

ولكن قد يلجأ الباحث على تضعيف الإسناد باحتمال وقوع التدليس فيه، وإن لم يكن في رواته من وقف عليه أنه رمي بالتدليس ، ولا غرابة في ذلك ، فكما منع الباحث من الطعن في الإسناد بالتدليس – مع وجود مدلس فيه ، كأن يكون نادر التدليس ، والمتن والإسناد لا نكارة فيهما ، ونحو ذلك يطالب الباحث بالتضعيف بالتدليس ، وإن لم يكن فيه مدلساً ، متى ألجأت الضرورة لذلك ،

والباحث إذا صنع ذلك إنما يقتدي بأئمة النقد فقد فعلوا ذلك كثيراً [٣].

---

(١) التمهيد ١ / ٣٤ .

(٢) الكفاية ص ٣٦١ .

(٣) الاتصال والانقطاع ص ٣٦٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الثاني

بعض الأمثلة الواردة عن النقاد في هذا المبحث:

فمن أمثلة تعليل النقاد بالتدليس والراوي لم يوصف بذلك أن النقاد ضعفوا رواية معمر بن راشد ، عن ثابت البناني ، وأشاروا إلى أن فيها غرائب مناكير وقد سئل أحمد عن حديث منها ، وهو ما رواه معمر ، عن أبان ، وثابت وغير واحد ، عن أنس مرفوعاً : " لا شغار في الإسلام "(١). فقال : " هذا عمل أبان – يعني أنه حديث أبان ، وإنما معمر – يعني لعله دلسه "(٢).

ومراد أحمد أن الحديث يرويه معمر عن أبان، وهو حديثه ، وهو متروك الحديث ، وأما روايته الحديث عن ثابت فالظاهر أنه لم يسمعه منه ، وإنما دلسه عنه.

وقال البرذعي : " قال لي أبو زرعة : خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما ، قال أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل، عن ابن أبي فروة ، وابن سمعان"(٣).

فقد استنكر أبو زرعه بعض ما يحدث به هذان ، مع كونهما صدوقين ، فاضطر أبو حاتم إلى رميهما بالتدليس – وإن لم يكونا معروفين به – عن رواة متروكين ، **قال ابن رجب** معلقاً على هذا النص : " ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبى فروة ، وابن سمعان ، فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم ، فخافا أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة ، وابن سمعان ، ودلسا عن شيوخهما"(٤).

---

(١) مسند أحمد ٣ / ١٦٥ ، ومصنف عبد الرزاق ح ١٠٤٣٤ .

(٢) شرح علل الترمذي ٢ / ٨٦٥ .

(٣) أسئلة البرذعي لأبي زرعة ص٣٦١ ، وشرح علل الترمذي ٢ / ٨٦٧ ،وفيه وقال أبو حاتم

(٤) شرح علل الترمذي ٢ / ٨٦٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وروى عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد ، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد ،عن أبي إدريس الخولاني ،عن أبي أمامة الباهلي، عن رسول الله ﷺ قال :"عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم..." الحديث(١).

قال ابن أبي حاتم : " سمعت أبي وذكر حديثا رواه معاوية بن صالح عن ربيعة ابن يزيد ... ، قال أبي هو حديث منكر لم يرويه غير معاوية وأظنه

من حديث محمد ابن سعيد الشامي الأزدي، فإنه يروى هذا هو بإسناد آخر" (٢).

ومحمد بن سعيد هذا هو المعروف بالمصلوب ، وهو وضاع للحديث مشهور (٣)، وقد روى هذا الحديث بإسناد آخر – كما قال أبو حاتم – فرواه عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إدريس الخولاني عن بلال به مرفوعاً(٤).

ومعاوية بن صالح لم يوصف بالتدليس ، وإنما كان يغرب بحديث أهل الشام جداً وقد روى عنه عبد الله بن صالح مائتي حديث غريب (٥)، فرجح أبو حاتم أن يكون قد سقط من الإسناد محمد بن سعيد المصلوب ، إما خطأ ، أو عمداً وقد يكون سقط معه غيره ، ويحتمل أن يكون هذا من قبل عبد الله ابن صالح الراوي عنه ، فهو متكلم فيه أيضاً ، وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمته (٦).

وقال ابن أبى حاتم : "سألت أبي عن حديث رواه أبو بكر بن أبي عتاب الأعين ، عن أبي صالح ، عن الليث ، عن سعيد المقبري، عن أبي

---

(١) صحيح ابن خزيمة ح ١١١٣٥ ،والمعجم الكبير ح ٧٤٦٦ ،والمستدرك ١/ ٣٠٨ .

(٢) علل الحديث ١ / ١٢٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ٩ / ١٨٤ .

(٤) سنن الترمذي ح ٣٥٤٩ .

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/ ٢١١

(٦) الكامل ٤ / ١٥٢٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هريرة ، عن النبي ﷺ قال : "يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من
مضر وبني تميم، فقيل من هو يا رسول الله ؟ قال : أويس القرني" .
قال أبي: هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح ، عن الليث نظرت
في أصل الليث وليس فيه هذا الحديث ، ولم يذكر أيضاً الليث في هذا
الحديث خبراً ويحتمل أن يكون سمعه ثقة ودلسه ولم يروه غير أبي
صالح "(١).

وروى الأوزاعي ، عن محمد بن الوليد الزبيدي ،عن سعيد المقبري ،
عن القعقاع بن حكيم ، عن عائشة حديث وطء الأذى بالنعل(٢).

والحديث مشهور لعبد الله بن زياد بن سمعان ، عن سعيد المقبرى ،
وهو متروك الحديث ، وقد اختلف عليه فيه(٣)، فقال العقيلي في نقد طريق
الزبيدى : لعل الزبيدي أخذه عن ابن سمعان"(٤).

وروى جرير بن حازم ، عن عبد الله بن أبي نجيح ،عن مجاهد بن
جبر، عن ابن عباس :"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى في بدنه
بعيراً كان لأبي جهل في أنفه بُرَّة من فضة"(٥).

والحديث معروف بابن إسحاق ،عن ابن أبي نجيح ، ولذا قال البيهقي
في نقد رواية جرير بن حازم : " هذا إسناد صحيح ، إلا أن جرير بن حازم
أخذه من محمد بن إسحاق ثم دلسه ، فإن بَيَّن فيه سماع جرير من بن أبي
نجيح صار الحديث صحيحا ، والله أعلم "(٦).

---

(١) علل الحديث ٢ /٣٥٣ .

(٢) سنن أبي داود ح ٣٨٧ ،والضعفاء الكبير ٢/ ٢٥٧ وسنن البيهقي ٢/ ٤٣٠ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ح ١٠٤ ، ومسند أبي يعلى ح ٤٨٦٩ والضعفاء الكبير ٢/٢٥٦ والمعجم الأوسط ح ٢٧٥٩ ، والكامل ٤ / ١٤٤٥ .

(٤) الضعفاء الكبير ٢/ ٢٥٧ .

(٥) مسند أحمد٢/ ٢٧٣ ، وسنن البيهقي ٥ / ٢٣٠ .

(٦) سنن البيهقي ٥ / ٢٣٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن إسحاق قد دلسه أيضاً على ابن نجيح ، وإن جاء عنه التصريح بالتحديث ، لكنه خطأ عليه

وروى الحسن بن الربيع ، عن عبد ربه بن نافع أبي شهاب الحناط ، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن جرير ، قال: قال رسول الله ﷺ :" تبنى مدينة بين دجلة ودجيل ... " وهو حديث موضوع . وظاهر إسناده القوة ، فقال الخطيب في نقده : " وأحسب أنه وقع إليه (يعني إلى ابن شهاب) حديث عاصم ، من جهة عمار بن سيف أو سيف بن محمد ، أو محمد بن جابر فرواه عن عاصم مرسلاً ، لأن الحسن بن الربيع لم يذكر عنه الخبر فيه ، والله أعلم "(١).

وعبد ربه بن نافع لم يوصف بالتدليس ، وهو يروى عن عاصم اللأحول ، لكن الحديث موضوع ، فلجا الخطيب إلى رميه بأنه ارتكب التدليس في هذا الحديث (٢).

إذ ليس كل راو أعل حديثه بالتدليس يصح عده من المدلسين.

فالرمي بالتدليس عند ترجيح وقوعه لأمر ظاهر لا ينبغي أن يقصر على المدلسين ، وهو أمر في غاية الأهمية ، ومن المواضع التي يحس فيها الناقد بذوق هذا الفن ، ويبتعد فيه عن الاكتفاء بظواهر الأمور(٣).

---

(١) تاريخ بغداد ١ / ٣٦ ، وراجع العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٥٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ٦ / ١٢٨ .

(٣) راجع الاتصال والانقطاع ص ٣٧٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة ونتائج البحث

وأختم هذا البحث بذكر خلاصة مفيدة أن شاء الله تعالى لما ذكرته في المباحث السابقة :

١- أن أساس منهج المتقدمين في أحكامهم على الحديث في الجملة قائم على الإستقراء الواسع ، والتتبع والسبر والمقارنة مع طول اشتغال بهذا العلم وحفظه ومذاكرته ومدارسة الأئمة .

٢- أن التدليس له عدة صور ، وكل صورة لها حكم خاص ، بل لكل مدلس حكم خاص تقريباً .

فهناك من التدليس ما يلحق بالإرسال .

وهناك من التدليس ما لا ينظر فيه إلى الصيغة وذلك مثل تدليس الشيوخ والأخذ من الصحيفة .

وهنالك من التدليس ما يكون عاما وهناك ما هو خاص براوٍ معين وهناك من الروايات ما يؤمن فيها من التدليس ،لأنها من رواية المدلس عن شيوخ معينين أو من روايات شيوخ معينين عن المدلس، وكل هذا يعرف بدراسة حال المدلس ، وأقوال الأئمة فيه واعتبار رواياته .

٣- أن صيغ التحديث والأداء يلحقها التغيير كثيراً ، فالعنعنة في الغالب تكون ممن دون المدلس أو الراوي عموماً ، كما أن التصريح بالتحديث أحياناً قد يكون وهماً ممن دون المدلس ، فالحكم بالتدليس بناءً على العنعنة فقط خطأ والحكم بالاتصال بناءا على وجود طريق فيه التصريح بالتحديث فقط - مع مخالفتها جميع الطرق - خطأ ، ومعرفة هذه الأمور تكون باستقراء الروايات مع معرفة حال الرواة بدقة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ - ان طريقة المتقدمين في الحكم على روايات المدلسين المعنعنة تنقسم إلى قسمين **القسم الأول** : الرد وهو في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون قد قام الدليل على حديثه هذا بعينه مدلس : وهذا يعرف بعدد من الوجوه

الحالة الثانية : أن لا يعلم وجود التدليس ولكن تكون في الحديث علة فتحمل هذه العلة على احتمال وجود التدليس :

القسم الثاني : القبول ، وهو فيما عدا ذلك .

٥ - الأخذ بالضوابط فقط دون نظر في الطرق والأسانيد واعتبار الروايات ومقارنتها في الحكم على رواية المدلس خطأ.

٦ - الرواة الذين وصفوا بالتدليس ليسوا على درجة واحدة ، فهم مراتب، ومنهم من المكثر ، ومنهم المقل ، ومنهم من يروي عن الضعفاء، ومنهم من احتمل الأئمة تدليسهم لقرائن لاحت لهم .

٧ - قد يحمل المدلس على التدليس النصح للأمة ، إذ إن شيخ المدلس غير مقبول في بلده فلربما وقعت فتنة بذكره ، فيدلسه حفظاً للسنة .

٨ - الأسباب الحاملة على التدليس كثيرة ، منها ما هو مقبول ، ومنها ما هو محرم غير مقبول .

٩ - للتدليس مفاسد كثيرة ، منها أنه يشبه الكذب في التمويه في حديث رسول الله ﷺ .

١٠ - إذا عرف أن المدلس الثقة لا يدلس إلا عن ثقة فتدليسه لا يضر .

١١ - من وصف بتدليس الشيوخ لا يشترط في روايته أن يصرح بالسماع كما اشترط في مدلس الإسناد .

١٠- يقبل حديث الراوي المدلس إذا صرح بالسماع ، أو صرح بأن عنعنته عن راو معين تفيد السماع ، أو عرف أنه يدلس بعبارة معينة قبل حديثه في غير ذلك أو إذا عرفت الواسطة بينه وبين المدلس عنه .

١١- إذا كان الراوي نادر التدليس قبلت عنعنته .

١٢- ما كان من رواية المدلسين في الصحيحين أو أحدهما فهو مقبول صحيح محمول على معرفة أصحاب الصحيح بسماعهم .

١٣- من عرف بالتدليس وكان له تلاميذ يميزون حديثه قُبِل ما رووه عنه .

١٤- من عرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلس عنهم فحديثه عنهم متصل ، كأن يكون المدلس من اثبت الناس في شيخه .

١٧- كون المدلس من المرتبتين الأولى والثانية من مراتب المدلسين يجعله ممن لا يفتش عن سماعاتهم لأنهم لم يوصفوا بالتدليس إلا نادراً .

١٨- لا تدخل أحكام تدليس الرواة على الصحابة – رضي الله عنهم وأرضاهم – ، لأن عملهم ليس تدليساً وهو في حكم المتصل .

هذا ما ظهر لي بعد طول بحث وتأمل في طريق السلف والأئمة في هذا الباب ، فإن يكن ما ذكرته صواباً فذلك فضل من الله ونعمة فله الحمد والشكر وله الثناء الحسن ، وإن تكن الأخرى فأسأل الله تعالى أن لا أعدم الأجر على الاجتهاد . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع

١. القرآن الكريم .

٢. الإحكام في أصول الأحكام ، لأبن حزم الظاهري ، ت ٤٥٧ هـ، تحقيق محمد عبد العزيز ، نسر مكتبة عاطف ، القاهرة ، الطبعة الولى، سنة ١٣٩٨ هـ .

٣. أسئلة البرزعى ، لأبي زرعه الرازي ،(مطبوع ضمن كتب أبي زرعه الرازي وجهوده في السنة النبوية) ، لسعد الهاشمي ، الطبعة الأولى ا، سنة ١٤٠٢ هـ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٤. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، لأبن القطان الفاسي ، تحقيق حسين سعيد، نشر دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ .

٥. تاريخ الدوري ، عن أبن معين ، تحقيق نور سيف ، ضمن كتاب : يحيى ابن معين وكتابه التاريخ) نسر جامعة أم القرى ، مكة المكرمة الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٩ هـ .

٦. تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .

٧. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصفين بالتدليس ، لأبن حجر العسقلاني ، تحقيق عبد الغفار البنداري ، ومحمد عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨. التقييد والإيضاح لما اطلق واغلق من كتاب ابن الصلاح ، للعراقي ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، نشر المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، سنة ١٣٨٩ هـ .

٩. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لأبن عبد البر ، تحقيق جماعة من المحققين ، نشر وزارة الأوقاف ، المغرب .

١٠. تهذيب النهذيب ، لأبن حجر ، نسر دار المعارف العثماني ، حيدر آباد ، الطبعة الأولى ، سنة١٣٢٧ هـ .

١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للمزي ، تحقيق بسار عواد ، نسر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ .

١٢. الثقات ، لأبن حبان البستي ، ط ١ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إياد ١٣٨٣ هـ
١٣. جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للعلائي ، تحقيق حمدي السلفي ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ، نسر الدار العربية ، بغداد .
١٤. الجرح والتعديل ، لبن أبي حاتم ، تحقيق عبد الرحمن المعلى ، الطبعة الأولى ، ١٣٧١ هـ، طبع دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد .
١٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصبهاني ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ ، نشر دار الكتاب العربي ،بيروت .
١٦. السنن ، لأبي داود السجستاني ، تحقيق عزت عبيد الدعاس ، نشر محمد السيد ، حمص ، الطبعة الولى ، سنة ١٣٨٨ هـ .
١٧. السنن لأبن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى الحلبي ، القاهرة .
١٨. السنن ، للترمذي ، تحقيق أحمد شاكر ، ومحمد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
١٩. السنن ، للدارقطني ، تحقيق عبد الله هاشم ، طبع دار المحاسن القاهرة ، سنة ٣٨٦ هـ
٢٠. السنن ، للدرامي ، تحقيق عبد الله هاشم ، نشر حديث أكاديمي ، باكستان ، سنة ١٣٨٦ هـ .
٢١. السنن الأبين والمورد الأمعن للمحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن ،لأبن رشيد الفهري ت ٧٢١ هـ ، تحقيق صلاح المصراتي ، نشر مكتبة الغرباء ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٧ هـ .
٢٢. السنن الصغري للنسائي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٢ هـ .
٢٣. السنن الكبرى ، للبيهقي ، نشر دار الفكر ، بيروت .
٢٤. السنن الكبرى ، للنسائي ، تحقيق عبد الغفار البنداري ، وسيد كسروي ، نشر دار الكتب العلمية ' بيروت الطبعة الأولى ، سنة ١٤١١ هـ .
٢٥. سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت .
٢٦. شرح علل الترمذي ، لأبن رجب الحنبلي ، تحقيق همام عبد الرحيم نشر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .
٢٧. الصحيح ،لأبن حبان ت ٣٥٤ هـ ، ترتيب علاء الدين بن بلبان الفارسي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، نسر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، مؤسسة ١٤١٤ هـ .
٢٨. صحيح للبخاري ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر المكتبة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٠ هـ .
٢٩. الصحيح لمسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،نشر إدارة البحوث بالمملكة العربية السعودية ، سنة ١٤٠٠ هـ .
٣٠. الضعفاء الكبير ، للعقيلي ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، نشر إدارة البحوث بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤٠٤ هـ .
٣١. ضوابط قبول عنعنة المدلس ، د . عبد الرزاق خليفة الشايجي ، مجلس النشر العلمي حامعة الكويت طبعة ٢٠٠٢ م
٣٢. العلل الكبير للترمذي ، تحقيق حمزة مصطفي ، نشر مكتبةالقصى ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
٣٣. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ، رواية ابنه عبد الله ، تحقيق وصي الله عباس ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت ، ودار الخاني ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ .
٣٤. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ، رواية المروذي ، تحقيق وصي الله عباس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ . نشر الدار السلفية ، الهند .
٣٥. الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ ، نشر دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٧ هـ .
٣٦. المستدرك على الصحيحين ، للحاكم ، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية ،حلب .
٣٧. المسند ، للإمام احمد ، نشر المكتب الإسلامي ، ودار صادر ، بيروت .
٣٨. المصنف ، لعبد الرزاق ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، نشر المجلس العلمي ، كراتشي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
٣٩. المعجم الكبير ، للطبراني ، تحقيق حمدي السلفي ، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ ، مطبعة الوطن العربي ، بغداد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤٠.معرفة علوم الحديث ، للحاكم ، تحقيق معظم حسين ، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ ، نشر المكتب التجاري ، بيروت .
٤١.المعرفة والتاريخ ، للفسوي ، تحقيق أكرم العمري ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت .
٤٢.مقاصد الحديث في القديم والحديث د /مصطفى النازي
٤٣.المقدمة ، لأبن الصلاح ،تحقيق عائشة عبد الرحمن ،نسر الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٤ هـ .
٤٤.الموطأ للإمام مالك ، رواية يحيى بن يحيى ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٤٥.الموقظة في مصطلح الحديث ، للذهبي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ نشر مكتب المطبوعات الإسلامية حلب .
٤٦.الاتصال والانقطاع ، إبراهيم بن عبد الله اللاحم ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ٤٢٦ هـ
٤٧.منهج المتقدمين في التدليس ، ناصر بن حمد الفهد ،دار أضواء السلف ط ١٤٢٢ هـ.
٤٨.القول الحصيف في بيان الضعيف أ.د/ إبراهيم عبد الفتاح حليبة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner